

### تمهيد:

بعد استعراضنا في الجانب النظري بداية في الفصل الأول والذي كان حول أهمية الصادرات ودورها في التنمية، ثم قمنا في الفصل الثاني باستعراض لأهم تقنيات تمويل الصادرات قصيرة الأجل ثم متوسطة وطويلة الأجل، في حين تم تخصيص الفصل الثالث لنظم تأمين قروض الصادرات - كل هذا كان في الجانب النظري-، أما في الجانب العملي أو التطبيقي فقد كان أول فصل فيه وهو الفصل الرابع من هذه الدراسة مخصصا لتحليل وضعية وآفاق الصادرات غير النفطية في الجزائر، حيث تم فيه استعراض تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر من سنوات الثمانينيات من القرن الماضي وحتى سنة 2010، لنصل في النهاية للفصل الأخير من هذه الدراسة والمتمثل في الفصل الخامس، والذي يعتبر ويمثل لب وجوهر دراستنا هذه، حيث جاء معنونا بدور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، حيث أن هذا الفصل جاء بشكل رئيسي للبحث عن علاقة وتأثير تمويل الصادرات غير النفطية ومن ثم تأمينها على أداء الصادرات غير النفطية في الجزائر، حيث أن السلطات الجزائرية ترغب من خلال تمويل وتأمين الصادرات على الرفع من وترقية الصادرات غير النفطية، أي أن هذا الفصل جاء للبحث بشكل واقعي وعملي لمعرفة ما يلي: "هل أن تمويل وتأمين قروض الصادرات يؤدي أو يعمل على زيادة وترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر؟".

وعلى هذا الأساس تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث تمثلت في الآتي:

المبحث الأول، والذي تم تخصيصه لتمويل الصادرات غير النفطية، ويقوم بهذا الدور في الجزائر "الصندوق الخاص بترقية الصادرات" (FSPE)، حيث أن هذا الصندوق ومنذ تأسيسه سنة 1996، أصبح يقوم بتمويل الصادرات غير النفطية بشكل فعلي في سنة 1998، حيث تم في هذا الجزء تقديم لمحة عن نشأة هذا الصندوق، وكيفية تقديم طلب إليه من طرف المصدرين من أجل مساعدتهم إما في تحمل جزء من تكاليف نقل المنتجات الموجهة للتصدير أو مساعدتهم في تحمل جزء من مشاركته في المعارض الدولية التي تنظم للتعريف بالمنتجات، وتم التعرّيج في هذا الجزء أيضا على موارد هذا الصندوق من خلال بعض قوانين المالية التي نصت على هذا، وفي آخر هذا الجزء تم استعراض بالقيم ما تم تقديمه للمصدرين من تمويل لصادراتهم غير النفطية؛

أما المبحث الثاني فقد تم تخصيصه لتأمين الصادرات، والذي تقوم به في الجزائر بشكل حصري، "الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات" (CAGEX)، بعد فشل تجربتي "الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين" (CAAR) و"الشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة" (CAAT)، وتم التطرق في هذا الجزء إلى نشأة وأهداف شركة (CAGEX)،

وكذا استعراض لتطور تأمين رقم أعمال الصادرات غير النفطية من سنة 1997 وحتى سنة 2009، وقد تم خلال هذه السنوات أيضا استعراض لتطور محفظة "CAGEX" من عمولات تأمين رقم أعمال الصادرات غير النفطية، والمتمثلة أساسا من عمولات الخطر السياسي والخطر التجاري، ومن ثم إلى تطور تغطية "CAGEX" لأخطار الصادرات، وقد تم تخصيص نهاية هذا الجزء إلى تغطية "CAGEX" للخطر التجاري والسياسي حسب قطاع النشاط لسنة 2003، ويرجع السبب في التركيز على هذه السنة فقط هو توافر المعلومات والمعطيات عن هذه السنة فقط دون غيرها من باقي السنوات الأخرى؛

أما المبحث الثالث من هذا الفصل فقد كان لدراسة قياس أثر تمويل وتأمين قروض التصدير على أداء الصادرات غير النفطية، حيث تم في البداية اختبار بين تمويل الصادرات  $X_1$  و تأمين الصادرات  $X_2$ ، أي اختبار "هل أن التغير في تمويل الصادرات يحدث تغيرا في تأمين الصادرات أم العكس؟"، ثم تم اختبار آخر بين تمويل الصادرات  $X_1$  والصادرات غير النفطية  $Y$ ، أي "هل أن التغير في تمويل الصادرات يحدث تغيرا في الصادرات غير النفطية أم العكس؟"، وفي نهاية هذا الجزء تم القيام باختبار بين تأمين الصادرات  $X_2$  والصادرات غير النفطية  $Y$ ، أي اختبار "هل أن التغير في تأمين الصادرات  $X_2$  يحدث تغيرا في الصادرات غير النفطية  $Y$  أم العكس؟"، وقد تمت هذه الاختبارات بمجموعة من البرامج، تمثل أهمها في برنامج "Eviews"؛

أما المبحث الرابع من هذا الفصل فقد تم تخصيصه للإطار المحفز لترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة (OMC)، حيث تم التطرق في البداية لمختلف الآليات المتخذة من قبل السلطات الجزائرية لتسهيل وتبسيط عمليات التصدير على المصدرين الجزائريين من جهة، وترقية الصادرات غير النفطية من جهة أخرى، وتمثلت هذه الآليات في كل الإجراءات والتدابير المالية، الجمركية، القانونية والمؤسسية، إضافة إلى تدابير التسهيلات الأخرى التي من شأنها العمل على المساعدة في ترقية صادرات المنتجات الجزائرية غير النفطية، وتم في نهاية هذا الجزء التطرق إلى تأثير المنظمة العالمية للتجارة (OMC) على أداء الصادرات بالنسبة للدول الأعضاء فيها أو حتى التي سترغب في الانضمام إليها لاحقا، كما هو الحال مع الجزائر، أي معرفة ما مدى تأثير هذه المنظمة (OMC) على أداء الصادرات غير النفطية في الجزائر، وعلى هذا الأساس قمنا بإجراء تربص بوزارة التجارة بالمديرية المكلفة بالعلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة، والتقينا مع بعض المسؤولين هناك أين تمت موافاتنا ببعض التوضيحات والأسئلة حول هذا الموضوع.

## المبحث الأول: تمويل الصادرات:

سنحاول التطرق لتمويل الصادرات من خلال التطرق إلى ما يعرف بالصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) "Fonds Spécial pour la Promotion des Exportations"، حيث أن هذا الصندوق يقوم بتمويل الصادرات غير النفطية بغية ترفيتها، وسنحاول تناول هذا الجزء من خلال العناصر التالية:

### المطلب الأول: الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE):

#### "Fonds Spécial pour la Promotion des Exportations"

تأسس الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) عن طريق قانون المالية لسنة 1996، حيث يقوم هذا الصندوق بتغطية كافة المصاريف المتعلقة بالنقل، العبور/ نقل البضائع، النماذج وملصقات المعارض بمناسبة إقامة المعارض ومصاريف الإشهار المخصص للتظاهرات المعتبرة (الملصقات، الكراسي "Brochure"، المطويات، الإشهار عبر وسائل الإعلام المكتوبة، المسموعة والمرئية).

وتفعيلا بشكل أكثر لدور هذا الصندوق، صدر قرار وزاري مشترك رقم 10 في 26 مارس من سنة 2000، يحدد شروط الاستفادة من مساعدة الدولة وانطلاقا من هذا الصندوق، وإعفاء عمليات التصدير من الرسوم على رقم الأعمال، والضرائب المباشرة.....، وما إلى ذلك.

كما يقوم هذا الصندوق (FSPE) بمساعدة المؤسسات التي تقوم بالتصدير والراغبة في المشاركة في المعارض الدولية المسجلة في برنامج وزارة التجارة، وكذا بعض المعارض الدولية الأخرى غير المسجلة في برنامج وزارة التجارة.

### الفرع الأول: المشاركة في المعارض والصالونات بالخارج:

وفي ما يخص "المشاركة في المعارض والصالونات بالخارج"، فإن هذا الصندوق (FSPE) يقوم بالتكفل بالمصاريف، وهذا على النحو التالي<sup>1</sup>:

- 80 % بالنسبة للمشاركة الجماعية في المعارض والصالونات المسجلة في البرنامج الرسمي؛
- 100 % بالنسبة للمشاركة في الحالة الاستثنائية أو المحددة في حيز المكان في الشباك الوحيد؛

<sup>1</sup> قرار وزارة التجارة رقم: 01 المؤرخ في: 13-01-2008 المحدد لشروط مساعدة الدولة الممنوحة للصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) في نطاق المعارض والصالونات بالخارج.

➤ 50 % بالنسبة للمشاركة الفردية في الصالونات الأخرى غير المسجلة في البرنامج السنوي الرسمي.

### الفرع الثاني: التكفل بجزء من تكاليف النقل للتصدير:

أما في ما يخص "التكفل بجزء من تكاليف النقل للتصدير"، فيمكن توضيحها في ما يلي<sup>1</sup>:

➤ مجموع متساوي بـ 25 % لكل الاتجاهات ولكل المنتوجات؛

➤ 80 % من تكاليف نقل التمور نحو كل الاتجاهات، مع منح مكافأة التقييم " Prime de

"valorisation" 05 دج/كغ، للتمور ذات التعبئة 01 كغ أو أقل<sup>2</sup>، باستثناء التمور ذات الفروع

"Dattes en branchettes"<sup>3</sup>.

وحول سؤالنا أثناء تريضنا في وزارة التجارة الجزائرية، عن سبب منح منتجات التمور المصدرة دعم أكبر سواء من حيث تكاليف النقل، وكذا منح مكافأة التقييم 05 دج/كغ، للتمور ذات التعبئة 01 كغ أو أقل<sup>4</sup>.

في البداية لم يتم إجابتنا عن هذا السؤال، وأبدى المسؤولون تحفظا كبيرا على هذا السؤال، إلا أن إصرارنا وإلحاحنا على الإجابة عن هذا السؤال، تمت تلبية طلبنا شريطة عدم ذكر اسم المسؤول عن هذا الجواب<sup>5</sup>.

حيث كانت الإجابة عن هذا السؤال، هو أن المصدرين الجزائريين للتمور كانوا يأخذون التمور إلى تونس، وتقوم هذه الأخيرة بتصدير هذه التمور الجزائرية على أنها منتج تونسي، ولنا أن نتصور حجم الخسائر التي تنجر عن هذا، وفعلا فقد تدخلت الدولة أو السلطات الجزائرية لدعم هؤلاء المصدرين لتصدير منتجات التمور بشكل مباشر من الجزائر إلى الأسواق الخارجية، ولعل تدخل السلطات الجزائرية يرجع ربما أيضا إلى المنافسة القوية والشديدة من قبل المصدرين التونسيين.

<sup>1</sup> Agence Algérienne de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), "Cadre incitatif à l'export", 2009, P: 22.

<sup>2</sup> Article 05, **décision interministérielle n° 767 du 24 octobre 2001**, portant soutiens de l'Etat aux opérations d'exportation des dattes, P: 44.

<sup>3</sup> Ministère de commerce, **Fonds Spécial pour la Promotion des Exportations (FSPE)**, dernière mise à jour, Avril 2008.

<sup>4</sup> كما أن الصندوق الوطني لتنظيم وتطوير الفلاحة (FNRDA) "Le Fonds National de Régulation et de Développement Agricole" يقوم هو الآخر بمنح تخفيض على معدلات الفائدة و/ أو تقديم عمولة تعرف بـ "Prime d'incitation" تقدر بـ 03 دينار جزائري لكل كغ من التمور المصدر.

<sup>5</sup> تمت المقابلة يوم الأربعاء 04 أوت 2010، على الساعة 11:10.

الفرع الثالث: استثناءات صندوق (FSPE) في تقديم هذه المساعدات:

- النفايات، المنتجات المسترجعة والجلود على الشكل الخام المحضرة أو الشبه الجاهزة؛
- السلع المصدرة بموجب اتفاق حكومي دولي في إطار تسديد الديون - كما حدث ذلك مع روسيا، والذي تمت الإشارة إليه آ نفا في الفصل الرابع من هذه الدراسة-.

كما يقوم هذا الصندوق أيضا، وحسب ما جاء في البنود الجديدة في قانون المالية المكمل لسنة 2007، بتحمل المصاريف التالية<sup>1</sup>:

- ❖ جزء من مصاريف النقل للتصدير بالنسبة للمواد سريعة التلف أو ذات الوجهات البعيدة في النقل؛
- ❖ جزء من المصاريف المتعلقة بدراسة الأسواق الخارجية لإعلام المصدرين، ودراسة تطوير نوعية المواد والمنتجات الموجهة للتصدير؛
- ❖ تكفل جزئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لفحص ودراسة عمليات التصدير، وذلك من خلال إنشاء خلايا للتصدير بالداخل؛
- ❖ التكفل بجزء من التكاليف الخاصة بالتنقيب والبحث عن الأسواق الخارجية، والمساعدة على إنشاء كيانات أولية "Initial d'entités" للتجارة في الأسواق الدولية؛
- ❖ المساعدة على نشر وتوزيع وسائل ترقية إخبارية للمنتجات والخدمات الموجهة للأسواق الخارجية، وكذا استخدام تقنيات حديثة للإعلام والاتصال، كإنشاء المواقع الإلكترونية مثلا... الخ؛
- ❖ جزء من المصاريف للنشر والبحث لدعم ترقية المنتوجات غير النفطية، وكذا المصالح المرتبطة بالتصدير؛
- ❖ المساعدة على خلق وإنشاء علامات تجارية والتكفل بحمايتها في الخارج (علامة تجارية، علامة مسجلة وشهادات الاختراع)؛
- ❖ تمويل الميداليات والتتويجات التي تمنح كل سنة لأوائل المصدرين؛
- ❖ جوائز للأعمال الجامعية حول الصادرات خارج المحروقات؛
- ❖ مساعدات لتطبيق البرامج الخاصة بالتكوين بالنسبة لمهني التصدير؛
- ❖ المصاريف الجزئية الخاصة بمشاركة المؤسسات في المنتديات التقنية الدولية.

<sup>1</sup> وزارة التجارة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، "دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية"، 2008، ص ص: 101-

المطلب الثاني: كيفية تقديم طلب مساعدة إلى الصندوق الخاص بترقية الصادرات "FSPE":

إن مساعدة الدولة في مجال الصادرات غير النفطية، تتم من خلال الصندوق الخاص بترقية الصادرات "FSPE" ويجب أن يخضع هذا إلى تقديم ملف مكون من وثائق ومستندات نهائية "Définitives" قابلة للقراءة بشكل سهل "Lisibles"، تثبت مختلف المصاريف المتعهد بها، ويمكن أن نميز في هذا الإطار ما يلي<sup>1</sup>:

الفرع الأول: المشاركة في المعارض في إطار برنامج رسمي:

**"Au titre d'une participation à une exposition le cadre du programme officiel"**

يقصد بالمشاركة في المعارض في إطار برنامج رسمي، هو ذلك البرنامج التي تسطره الدولة وتقوم عليه إما تنظيما أو مشاركة، وفي إطار المشاركة في هذا النوع من المعارض، يطلب الصندوق الخاص بترقية الصادرات "FSPE" الوثائق والمستندات التالية:

1. نسخ مصادق عليها من السجل التجاري "Registre de commerce"، والرقم الجبائي "L'identifiant fiscal"؛
2. فاتورة الكراء بالقسم الخاص بالعرض (الجناح) "Stand" مسلم من طرف منظم المعرض، ويجب أن تكون أصلية بالإضافة إلى نسخة منها؛
3. فاتورة نقل العينات "Des échantillons" أصلية بالإضافة إلى نسخة منها؛
4. سند نقل "Titre de transport" العينات؛
5. فواتير العبور "Transit"، والنقل والتفريغ "Manutention" للعينات ويجب أن تكون كل هذه الوثائق أصلية إضافة إلى نسخ منها؛
6. فاتورة مصاريف الإشهار الخاصة بالتظاهرة "Manifestation" أصلية إضافة إلى نسخة منها.

<sup>1</sup> وزارة التجارة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، الإطار المحفز للتصدير، 2009، ص ص: 21-25.

الفرع الثاني: المشاركة الفردية في التظاهرات الاقتصادية في الخارج:

### "Au titre d'une participation individuelle à une manifestation économique à l'étranger"

ويقصد بالمشاركة الفردية في التظاهرات الاقتصادية في الخارج، هي مشاركة المصدرين أو المؤسسات المصدرة في المعارض الدولية بالخارج، وهذا دون أن تكون الدولة هي المسيطرة والقائمة على برنامج التظاهرة هذه.

وفي هذا النوع من المشاركة في التظاهرات، يفرض الصندوق الخاص بترقية الصادرات "FSPE" على المصدرين والمؤسسات المصدرة الراغبة في المشاركة في هذا النوع من التظاهرات ضرورة تقديم "طلب مسبق" " Une demande préalable"، وهذا قبل بدء التظاهرة الاقتصادية، ويجب أن يرفق هذا الطلب أيضا بالوثائق التالية:

- الفواتير الشكلية "Factures pro forma"؛

- الميزانية (الموازنة) التقديرية أو المتوقعة "Budget prévisionnel".

وبعد المشاركة في التظاهرة الاقتصادية، يجب تقديم وثائق نهائية تثبت عملية المشاركة الفعلية في هذه التظاهرة، وسيأتي ذكر هذه الوثائق في العنصر الموالي مباشرة، وهذا تفاديا للتكرار.

الفرع الثالث: تحمل جزء من تكاليف النقل للصادرات:

### "Au titre de la prise en charge d'une partie des coûts de transport à l'exportation"

في هذا الإطار يتحمل الصندوق الخاص بترقية الصادرات "FSPE" جزء من تكاليف نقل الصادرات، شريطة تقديم المصدرين أو المؤسسات المصدرة لوثائق ومستندات نهائية تثبت الانجاز الفعلي لعمليات التصدير، وتمثل هذه الوثائق في<sup>1</sup>:

1. نسخ مصادق عليها من السجل التجاري والرقم الجبائي؛
2. فاتورة موطنة "Facture domiciliée" أصلية + نسخة؛
3. فاتورة النقل أصلية + نسخة؛
4. فاتورة العبور أصلية + نسخة؛
5. شهادة بنكية تثبت إعادة الأموال إلى الوطن "Attestation bancaire rapatriement de fonds" أصلية + نسخة؛
6. تصريح جمركي "Déclaration douanière"؛
7. سند النقل، وقد يكون إما:
  - رسالة نقل جوي (LTA) "La lettre de transport aérien"،
  - سند نقل بحري "Connaissance"،
  - رسالة نقل بري "Lettre de voiture".

الفرع الرابع: متى وكيف يقدم طلب المساعدة:

يجب أن تقدم الملفات في أجل قدره مائة وخمسين (150 يوم)، بعد إنجاز عملية التصدير<sup>2</sup>.

- ✓ في حالة تصدير التمور: يجب تقديم الملفات في هذه الحالة في 31 ديسمبر كحد أقصى بالنسبة للعمليات المقررة في الفترة الممتدة بين 01 أكتوبر من السنة إلى 30 سبتمبر من السنة المقبلة<sup>3</sup>؛
- ✓ كما أن تقديم ملفات أو طلبات المساعدة يكون شريطة تقديم مبررات أو وثائق أصلية وواضحة؛

<sup>1</sup> وزارة التجارة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، الإطار المحفز للتصدير، مرجع سبق ذكره، ص: 24.

<sup>2</sup> Agence Algérienne de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), "Cadre incitatif à l'export", Opcit, 2009, P: 22.

<sup>3</sup> Article 03, décision interministérielle n° 767 du 24 octobre 2001, portant soutiens de l'Etat aux opérations d'exportation des dattes, P: 44.



المطلب الثالث: موارد الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE):

سنحاول من خلال الجدول أدناه<sup>1</sup>، استعراض تطورات موارد الصندوق الخاص بترقية الصادرات غير النفطية (FSPE)، وذلك منذ تأسيسه، وسنحاول هنا دراسة تطور هذه الموارد من خلال قوانين المالية للسنوات: 1995، 2005 و2006، وأخيرا من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 2007.

جدول رقم (29)

تطور موارد الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE)

للسنوات (1995-2007)

موارد الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE)	قانون المالية
10 % من الرسم الخاص (النوعي) الإضافي (TSA) "Taxe Spécifique Additionnelle"	قانون المالية لسنة 1995
02 % من الرسم الداخلي للاستهلاك (TIC) "Taxe Intérieur de Consommation"	قانون المالية لسنة 2005
05 % من الرسم الداخلي للاستهلاك (TIC)	قانون المالية لسنة 2006
10 % من الرسم الداخلي للاستهلاك (TIC)	قانون المالية التكميلي لسنة 2007

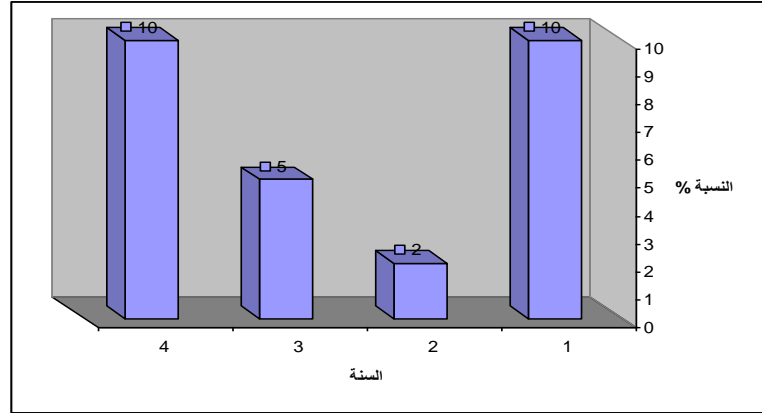
**Source:** Fonds Spécial pour la Promotion des Exportations (FSPE), "Ressources du fonds spécial pour la promotion des exportations".

<sup>1</sup>Fonds Spécial pour la Promotion des Exportations (FSPE), "Ressources du fonds spécial pour la promotion des exportations".

شكل رقم (32)

تطور موارد الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE)

للسنوات (1995-2007)



المصدر: من إعداد الطالب باستعمال برنامج EXCEL (استنادا لمعطيات الجدول رقم: 32)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه، أن موارد الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE)، تزداد من قانون مالية إلى آخر، وهذا إذا ما استثنينا قانون المالية لسنة 1995، حيث كانت موارد هذا الصندوق تمثل ما نسبته 10% من الرسم الخاص (النوعي) الإضافي (TSA)، أما ابتداء من قانون المالية لسنة 2005 وحتى غاية قانون المالية لسنة 2007، فقد تغيرت موارد هذا الصندوق إلى نسبة من الرسم الداخلي للاستهلاك (TIC).

كما يلاحظ أيضا، بأن نسبة موارد هذا الصندوق من الرسم الداخلي للاستهلاك (TIC)، تزداد من قانون مالية إلى آخر، حيث كانت تمثل في قانون المالية لسنة 2005 ما نسبته 02%، ثم ارتفعت إلى نسبة 05% في قانون المالية لسنة 2006، وفي قانون التكميلي لسنة 2007 وصلت هذه النسبة إلى أعلى معدل حيث وصلت إلى ما نسبته 10% من الرسم الداخلي للاستهلاك (TIC).

إن هذا إن دل على شيء فإنما يدل على الحرص والاهتمام الشديد للسلطات الجزائرية بترقية الصادرات غير النفطية من خلال زيادة موارد هذا الصندوق والتي ستوجه في النهاية إلى المصدرين الجزائريين لتمويل صادراتهم غير النفطية، وتأمل هذه السلطات أن يؤدي هذا إلى تطوير وترقية وتنويع الصادرات غير النفطية في الجزائر.

المطلب الرابع: تمويل (FSPE) للصادرات غير النفطية:

سنحاول من خلال الجدول والشكل البياني أدناه، استعراض موارد الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) خلال السنوات (1997-2010)، ودورها في تمويل الصادرات غير النفطية<sup>1</sup>:

جدول رقم (30)

تطور تمويل (FSPE) للصادرات غير النفطية خلال الفترة (1997-2010)

الوحدة: 10<sup>3</sup> دينار جزائري

السنوات	موارد الصندوق	تمويل الصادرات	الرصيد	معدل الاستهلاك %
1997	807 169,100	-	807 169,100	00
1998	1 297 377,990	31 580,085	1 265 797,140	02,43
1999	1 728 345,940	12 937,896	1 715 408,050	00,74
2000	2 186 336,420	41 643,123	2 144 693,297	01,90
2001	2 434 943,089	385 237,727	2 049 705,362	15,82
2002	2 099 866,943	623 071,135	1 476 795,808	29,67
2003	1 496 251,299	1 000 929,938	495 321,361	66,89
2004	827 586,958	818 809,948	8 777,010	98,94
2005	1 493 582,790	160 129,385	1 333 453,405	10,72
2006	3 087 819,430	398 814,295	2 689 005,135	12,92
2007	5 030 867,175	478 126,258	4 552 740,918	09,50
2008	7 771 219,809	419 034,125	7 352 185,684	05,40
2009	10 769 302,148	641 367,065	10 127 935,083	05,95
*2010	10 440 894,652	26 802,111	10 414 092,541	00,26

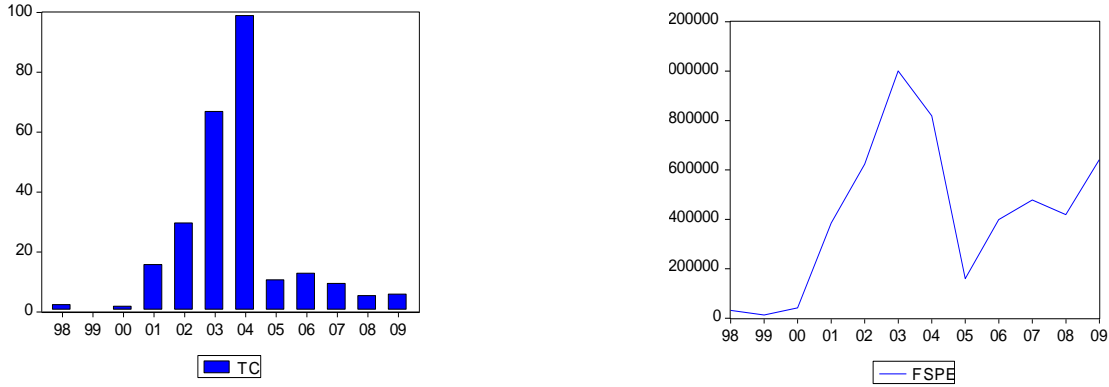
المصدر: وثائق مقدمة من قبل وزارة التجارة، المديرية الفرعية لترقية الصادرات.

\* 2010 : هذه القيمة هي متعلقة فقط بالأشهر: جانفي، فيفري ومارس.

<sup>1</sup> وثائق مقدمة من قبل وزارة التجارة، المديرية الفرعية لترقية الصادرات.

شكل رقم (33)

تطور تمويل (FSPE) للصادرات غير النفطية خلال الفترة (1997-2010)  
الوحدة: 10<sup>3</sup> دينار جزائري



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم: 33.

من خلال إطلاعنا على الجدول والشكل البياني أعلاه، يتبين لنا ما يلي:

**1-** إلا أن أول ما يمكننا ملاحظته هو أنه خلال سنة 1997 لم يتم تسجيل تقديم أي تمويل للصادرات، وقد يرجع هذا لربما إلى أن هذه السنة تعتبر هي السنة الأولى لنشاط هذا الصندوق بعد تأسيسه سنة 1996، مما قد يوحي أيضا إلى عدم معرفة المصدرين الجزائريين بهذا الصندوق، مما أدى في النهاية إلى عدم تقديم تمويل للصادرات خلال هذه السنة؛

**2-** كما يتبين أيضا إلى أن نسب استهلاك هذا الصندوق لموارده المالية في سبيل تمويل الصادرات يختلف من سنة إلى أخرى، حيث تتراوح هذه النسب من 00% إلى حوالي 99%، أما عن النسبة المتوسطة خلال كل سنوات الدراسة فهي تتراوح في حدود 20%، مما يعني هذا بأن هذا الصندوق لا زال في حدوده الدنيا في استهلاكه لموارده المالية من أجل ضمان تمويل للصادرات غير النفطية، والتي رأينا سابقا - في الفصل الرابع من هذه الدراسة - بأنها لا زالت جد ضعيفة والتي هي في حدود 05% من إجمالي الصادرات، وتحتاج إلى المزيد من تمويلها من أجل رفعها وترقيتها إلى المستويات المرغوب فيها، حيث إننا نرى بأن مشكل التمويل ليس هو السبب طالما أن هذا الصندوق لا يستهلك سوى الحدود الدنيا من موارده لتمويل هذه الصادرات؛

3- إن أضعف نسبة استهلاك يتم تسجيلها خلال هذه الفترة باستثناء سنة 1997، هي 00,26 % وهي تتعلق بسنة 2010، ولا عجب في هذا حيث أن معطيات هذه السنة هي متعلقة فقط بثلاثة (03) أشهر الأولى لهذه السنة، وهي: أشهر جانفي، فيفري ومارس؛

4- أما عن أكبر نسبة استهلاك تم تسجيلها فقد كانت سنة 2004، حيث تجاوزت هذه النسبة حدود 98 %، وهي أكبر نسبة يتم تسجيلها خلال كل فترة الدراسة، حيث تدخلت الدولة هنا أي بعدما استهلك هذا الصندوق تقريبا كل موارده، ومنحت في سنة 2005 ما يعادل (01) مليار دينار جزائري كمخصصات استثنائية "Dotations exceptional" وهذا لتمويل الصادرات غير النفطية<sup>1</sup>؛

5- كما يمكننا ملاحظة أيضا، تطور وتزايد معدل الاستهلاك لموارد الصندوق بغرض تمويل الصادرات من سنة لأخرى، حيث كان في سنة 2007 يمثل 00 % ليصل في غضون سنة 2004 إلى حدود 99 %، ثم بعد هذه السنة أي من سنة 2005 وحتى سنة 2010 سجل هذا المعدل نسبا منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة، ولعل أدنى نسبة يتم تسجيلها في هذا كانت في سنة 2008 حيث كانت هذه النسبة في حدود 05 %، وهذا باستثناء سنة 2010 والتي كانت تتعلق بثلاثة (03) أشهر الأولى فقط لهذه السنة كما تم الإشارة إلى ذلك آنفا.

إلا أن هذا لا يجب أن يفهم منه أبدا انخفاض في قيم تمويل الصادرات التي يمنحها هذا الصندوق، حيث أننا لو تتبعنا تطور قيم تمويل الصادرات من سنة 2005 وحتى سنة 2010 سنلاحظ من دون أدنى شك الارتفاع المتتالي في قيم تمويل الصادرات، حيث أن قيمة تمويل الصادرات هذه كانت في سنة 2005 في حدود 01,60 مليار دينار جزائري لتقترب من حدود 06,50 مليار دينار جزائري في سنة 2009.

وعليه فإننا نعتقد جازمين بأن نسب الاستهلاك الضعيفة والمسجلة من بداية سنة 2005 وحتى سنة 2010، لا تعبر بأي شكل من الأشكال عن انخفاض القيم المخصصة لتمويل الصادرات غير النفطية (نقصد هنا قيم موارد الصندوق)، حيث أن الدولة الجزائرية تسعى جاهدة ومن خلال هذا الصندوق إلى ترقية الصادرات غير النفطية، ولعل ما يفسر هذا هو تدخل الدولة الجزائرية في سنة 2005 مانحة مليار دينار جزائري لأكثر دليل على ذلك.

كما نلاحظ أيضا بأن انخفاض نسب الاستهلاك هذه كانت بعد سنة 2004، وهي السنة التي استهلك فيها الصندوق تقريبا كل موارده، مما أدى بالدولة الجزائرية إلى زيادة موارد هذا الصندوق بشكل كبير بعد هذه السنة.

<sup>1</sup> في مقابلة مع السيدة: أوشعيت غنية، رئيسة مكتب بالمديرية الفرعية لترقية الصادرات في وزارة التجارة، تم إجراء هذه المقابلة يوم: الأربعاء 04 أوت 2010.

### المبحث الثاني: تأمين الصادرات:

إن عمليات تأمين قروض التصدير كانت تتم في السابق من قبل "الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين" (CAAR)، وكذا "الشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة" (CAAT)، إلا أن هذين الشركتين لم تحققا ما كان مرجوا منهما في مجال تأمين القرض عند التصدير، حيث لم تتجاوز نسبة العمليات المنجزة في إطار تأمين القرض عند التصدير إلى إجمالي العمليات المنجزة في هذين الشركتين نسبة 00,05% في أحسن الأحوال، ويرجع هذا نتيجة عدة أسباب منها: ضعف الصادرات غير النفطية، غياب مصلحة فعالة للاستعلامات، عدم وجود طاقم مؤهل لعمليات تأمين القرض عند التصدير وأخيرا إلى عدم تعويض السلطات العمومية الجزائرية للأخطار السياسية.

ولكن ومنذ سنة 1996 فقد وكل أو عهد بعملية تأمين القرض عند التصدير في الجزائر بشكل حصري وأساسي للشركة الجزائرية للتأمين وضممان الصادرات "CAGEX".

### المطلب الأول: الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات "CAGEX":

#### "Compagnie Algérienne d'assurance et de garantie des exportations"

سنحاول التطرق إليها من خلال النقاط التالية:

#### الفرع الأول: نشأتها:

لقد تم إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين وضممان الصادرات بتاريخ 03 ديسمبر من سنة 1995 بموجب عقد توثيقي<sup>1</sup>.

وطبقا للمادة رقم 04 من الأمر رقم 06/96، والصادر بتاريخ 10 جانفي 1996، فقد وكل أو عهد بتأمين قرض التصدير للشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات، وهذا لتأمين ما يلي<sup>2</sup>:

- 1- لحسابها الخاص، حيث تستعمل أموالها الخاصة عند تغطية الأخطار التجارية فقط، وبالتالي فإنها تستفيد من الأقساط المدفوعة لصالحها؛
- 2- لحساب الدولة، وتحت رقابتها أيضا:

<sup>1</sup> ورقة اشهارية للشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات "CAGEX".

<sup>2</sup> نفس المرجع.

\* الأخطار السياسية؛

\* أخطار عدم التحويل؛

\* الأخطار الكارثية.

حيث تستعمل في هذه الحالة أموال الدولة عند تغطية الأخطار الوارد ذكرها أعلاه، وتوجه بذلك العوائد نحو خزانة الدولة، في حين تستفيد هي بنسبة 05 % فقط من هذه العوائد.

ثم بعد ذلك تم اعتمادها بمرسوم تنفيذي رقم 235/96، والصادر بتاريخ 02 جويلية سنة 1996، والمحدد لشروط وإجراءات تسيير الأخطار المغطاة من خلال تأمين قرض التصدير<sup>1</sup>.

أما عن صفتها القانونية فهي عبارة عن شركة بالأسهم ذات رأس مال يقدر بـ 670.000.000 دج، موزعة بخصص متساوية (10%) على جميع المساهمين، حيث يساهم في هذه الشركة خمسة (05) بنوك وخمس (05) شركات تأمين، ويمكن استعراضها من خلال الجدول أدناه<sup>2</sup>:

### جدول رقم (31)

البنوك وشركات التأمين المساهمة في الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات  
(CAGEX)

البنوك	شركات التأمين
1 - بنك الفلاحة والتنمية الريفية "BADR"	1- الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين "CAAR"
2 - بنك التنمية المحلية "BDL"	2- الشركة الجزائرية للتأمين الشامل "CAAT"
3 - بنك الجزائر الخارجي "BEA"	3- الشركة المركزية لإعادة التأمين "CCR"
4 - البنك الوطني الجزائري "BNA"	4- الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي "CNMA"
5 - القرض الشعبي الجزائري "CPA"	5- الشركة الجزائرية للتأمين "SAA"

المصدر: ورقة اشهارية للشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات "CAGEX".

<sup>1</sup> وزارة التجارة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX" دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية، مرجع سبق ذكره، ص:95.

<sup>2</sup> ورقة اشهارية للشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات "CAGEX".

## الفرع الثاني: أهدافها:

تتمثل أهداف الشركة الجزائرية للتأمين وضممان الصادرات "CAGEX" في<sup>1</sup>:

1. تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير؛
2. ضمان الدفع في حالة التمويل؛
3. تأسيس بنك المعلومات في المجال الاقتصادي؛
4. مساعدة وتشجيع المصدرين لترقية الصادرات الجزائرية غير النفطية؛
5. تعويض وتغطية الديون أو المستحقات في الخارج؛
6. تعويض المؤمن (المصدر) على عواقب الانقطاع أو التوقف النهائي لسوق التصدير؛
7. التغطية الجزئية للمصاريف اللازمة للبحث عن الزبائن في الخارج؛
8. بيع المعلومات التجارية للمستوردين (المشترين) والمؤمنين.

كما يجب أن نشير هنا أيضا، إلى أن "CAGEX" قد قامت بفتح فروع لها في كل من ولايتي وهران وعنابة، وهذا لتسهيل عمليات الضمان للمؤسسات المصدرة من خلال تقريب فروع هذه الشركة لكل من ولايات الشرق والغرب، كما قامت هذه الشركة أيضا برفع رأسمالها الاجتماعي، وطرحت وثائق تأمين جديدة، وأنشأت موقعا لها على شبكة الإنترنت، وهذا كله من أجل تسهيل عمليات ضمان ائتمان الصادرات لمختلف المصدرين في مختلف أنحاء الوطن.

## الفرع الثالث: طريقة التسجيل في التأمين لدى شركة "CAGEX":

يمكن التسجيل في تأمين القرض عند التصدير لدى شركة "CAGEX" لكل شخص مادي أو معنوي في الجزائر، حيث أن الشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات "CAGEX"، تقوم باقتراح مجموعة من وثائق التأمين، وتتمثل هذه الوثائق في<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> اعتمدت في هذا العنصر على المراجع التالية:

- ورقة اشهارية للشركة الجزائرية لتأمين وضممان الصادرات "CAGEX".

- وزارة التجارة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX" دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية، مرجه سبق ذكره، ص:95.

<sup>2</sup> نفس المرجعين السابقين.



أ. الوثيقة الشاملة: وتشمل تغطية الخطر التجاري أو السياسي، والذي ينتج عن طريق تصدير السلع والخدمات المنحزة من قبل عدة زبائن؛

ب. الوثيقة الشخصية: وتغطي الخطر التجاري و السياسي، الناتج عن تصدير السلع والخدمات، ولكن من قبل زبون واحد؛

ج. وثيقة تأمين قرض المشتري: وتسمح هذه الوثيقة بضمان الدفع للبنك (ضمان التمويل) في حالة خطر القرض، وضمان للمصدر في حالة خطر التصنيع؛

د. وثيقة تأمين المعارض والتظاهرات: وتسمح هذه الوثيقة بتغطية خطر عدم إعادة التجهيزات المعروضة، وخطر عدم تحويل المداحيل الناتجة عن عمليات البيع في إطار التظاهرات التجارية؛

هـ. وثيقة تغطية القروض: وترتبط هذه التغطية بالقروض الموجودة في حوزة المتعاملين الجزائريين على المشتريين الأجانب، وكذا القروض الموجودة في حوزة الأجانب على المشتريين الجزائريين؛

و. بيع المعلومات الاقتصادية والتجارية: وتعني إعطاء المصدرين الجزائريين لمعلومات حول الزبائن الأجانب، وكذا مدى قدرتهم على الدفع والوفاء بالتزاماتهم.

### الفرع الرابع: نسبة التأمين:

تقوم الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات "CAGEX" بتغطية أو تأمين 90 % من مبلغ الصفقة (مبلغ العقد)، ويتوزع هذا التعويض (التأمين) بالتفصيل كما يلي:

✓ 80 % من المبلغ غير المدفوع المؤمن، يتعلق بالمخاطر التجارية؛

✓ 90 % من المبلغ غير المدفوع المؤمن، يتعلق بالمخاطر السياسية.

### الفرع الخامس: تكاليف التأمين:

تتغير نسب المنح أو العلاوات حسب عدة عوامل وأيضا حسب تقدير المخاطر، ويمكن توضيح هذه العوامل في النقاط التالية:

- ✓ مبلغ رقم الأعمال الناتج عن التصدير؛
- ✓ نوعية المشتري أو المستورد الأجنبي؛
- ✓ كيفية أو طريقة التسديد (ضمان بنكي، التحويل الحر، الإعتمادات المستندية..... الخ)؛
- ✓ مدة القرض؛
- ✓ خطر البلد؛

كما قد تتغير هذه النسب في العادة، من 80 % إلى 90 % للمبلغ المضمون والمؤمن بالنسبة للعمليات قصيرة المدى.

### المطلب الثاني: تطور محفظة "CAGEX" لتأمين رقم أعمال الصادرات غير النفطية:

سنحاول من خلال هذا العنصر، التعرف على تطور محفظة "CAGEX" لتأمين رقم أعمال الصادرات غير النفطية، خلال السنوات من 1997 إلى غاية 2009، محاولين بذلك تحليل كل المؤشرات والأرقام المتعلقة بذلك، لكن أن ننسى أيضا التعرّيج على تطور محفظة "CAGEX" من عمولات تأمين رقم أعمال الصادرات غير النفطية، وتحليلها هي الأخرى أيضا.

جدول رقم (32)

تطور محفظة "CAGEX" لتأمين رقم أعمال الصادرات غير النفطية

خلال الفترة (1997-2009)

الوحدة: 10<sup>3</sup> دينار جزائري

السنوات	الخطر السياسي	الخطر التجاري	المجموع	نسبة النمو %
1997	256 911	605 578	862 489	-
1998	640 518	765 098	1 405 616	62,97
1999	1 394 414	479 924	1 874 338	33,35
2000	1 364 122	590 721	1 954 843	04,30
2001	2 612 975	888 705	3 501 680	79,12
2002	2 822 212	699 265	3 521 478	00,56
2003	1 918 210	1 076 446	2 994 657	- 14,96
2004	1 459 194	724 459	2 183 653	- 27,08
2005	194 130	2 124 307	2 318 437	06,17
2006	-	-	3 800 000	63,90
2007	-	-	7 200 000	89,47
2008	-	-	9 900 000	37,50
2009	-	-	11 300 000	14,14

Source:

- Compagnie Algérienne D'Assurance et de Garantie des Exportations (CAGEX), **Les Rapports annuel 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005;**

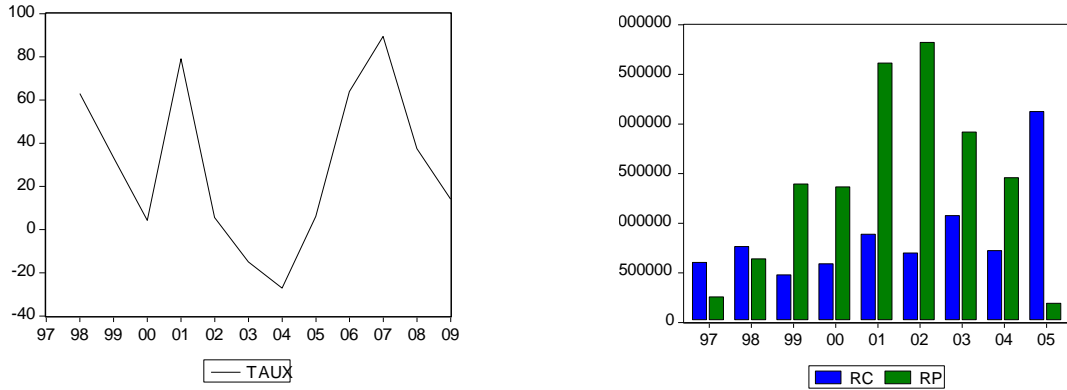
- Documents présentée par la Compagnie Algérienne D'Assurance et de Garantie des Exportations (CAGEX).

شكل رقم (34)

تطور محفظة "CAGEX" لتأمين رقم أعمال الصادرات غير النفطية

خلال الفترة (1997-2009)

الوحدة: 10<sup>3</sup> دينار جزائري



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم: 35.

إن أول شيء يمكننا ملاحظته من خلال قراءتنا لأرقام الجدول أعلاه، وكذلك من خلال الشكل البياني، هو هيمنة الأخطار السياسية المؤمنة على نظيرتها من الأخطار التجارية المؤمنة هي الأخرى كذلك، حيث وصلت نسبة الأخطار التجارية المؤمنة في المتوسط خلال السنوات (1997-2005)، إلى 61,42% من إجمالي الأخطار المؤمنة، في حين بلغت نسبة الأخطار التجارية المؤمنة في المتوسط لنفس الفترة 38,58% من إجمالي الأخطار المؤمنة، ولا عجب في هذا، حيث أننا كنا قد أشرنا في بداية حديثنا عن شركة "CAGEX" بأن هذه الأخيرة تقوم بتسيير الأخطار السياسية لصالح الدولة وتحت رقابتها أيضا، حيث أنها تستعمل في هذا أموال الدولة عند تغطيتها لهذه الأخطار، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة تأمين هذه الأخيرة على مجموع الأخطار السياسية المؤمنة، بينما ضعف نسبة الأخطار التجارية المؤمنة يرجع لكون أن شركة "CAGEX" تقوم بتسيير هذه الأخطار (الأخطار التجارية) لصالحها الخاص مستعملة بذلك أموالها الخاصة فقط عند تغطيتها لهذا النوع من الأخطار.

وهذا ما يقودنا للحديث بأن الأخطار المتولدة عن الصادرات والتي تمت تغطيتها من طرف شركة "CAGEX"، كانت في أغلبها ذات طبيعة سياسية.

أما عن أقل قيمة تم تسجيلها في تأمين رقم أعمال الصادرات كانت في سنة 1997 بقيمة 862 489 000 دينار جزائري، ويرجع هذا ربما لحدثة نشاط هذه الشركة -"CAGEX"-، حيث تعتبر هذه السنة هي السنة الثانية فقط لها من حيث النشاط، وربما قد يرجع هذا أيضا إلى جهل وعدم معرفة المصدرين الجزائريين لهذه الشركة.

كما يلاحظ أيضا، أن تأمين قروض التصدير ظلت في الارتفاع من سنة لأخرى، وهذا من سنة 1997 إلى غاية سنة 2002، أين وصل رقم العمال المؤمن إلى 3 521 478 000 دج، ثم بدأت في الانخفاض وخصوصا في السنوات من 2003 إلى غاية 2005، ويرجع هذا بالدرجة الأولى -حسب شركة "CAGEX"- إلى توقيف الصادرات المتجهة نحو دولة العراق الشقيقة -بسبب تعرضها للاحتلال الأمريكي- من جهة، وإلى عدم تحقيق بعض مشاريع التصدير المعتمدة لدى هذه الشركة من جهة أخرى، كما أن الخطر السياسي شهد هو الآخر تراجعاً معتبرا في سنة 2003 فاق 32 %، بسبب حالة عدم الاستقرار التي عرفها العراق مما أثر هذا على الصادرات الجزائرية.

ونشير هنا إلى أن الأخطار المؤمنة في سنة 2003 كانت تتعلق بالأساس بالدول التالية<sup>1</sup>:

✓ العراق: 99 %؛

✓ ليبيا: 00,97 %؛

✓ مالي والسنغال: 00,004 %.

إن ما يمكن قوله من خلال هذه النسب أعلاه، هو أن رقم الأعمال المؤمن يرتبط بنسبة عظمى بالصادرات غير النفطية المتجهة نحو دولة العراق الشقيقة، وطبيعي أن تعرض هذا الأخير للاحتلال وعدم الاستقرار سيؤثر لا محالة على قيم رقم الأعمال المؤمن للصادرات غير النفطية في الجزائر، بينما تساهم ليبيا ومالي والسنغال بنسبة أقل من واحد في المئة (01 %).

إلا أنه وبعد نهاية سنة 2005، وابتداء من سنة 2006 وإلى غاية 2009 شهدت قيم رقم الأعمال المؤمن زيادات هائلة من سنة لأخرى لعل أهمها كان في سنة 2007 حيث فاق معدل النمو في هذه السنة 89 % مقارنة بسنة 2006، أما عن أكبر قيمة فقد تم تسجيلها في سنة 2009، حيث وصل رقم الأعمال المؤمن الناتج عن الصادرات غير النفطية 11 300 000 000 دينار جزائري.

<sup>1</sup> Compagnie Algérienne D'Assurance et de Garantie des Exportations (CAGEX), **Rapport annuel 2003**, P: 11.

جدول رقم (33)

تطور محفظة "CAGEX" من عمولات تأمين رقم أعمال الصادرات غير النفطية

خلال الفترة (1997-2009)

الوحدة: دينار جزائري

السنوات	الخطر السياسي	الخطر التجاري	المجموع	نسبة النمو %
1997	11 380 000	2 904 000	14 284 000	-
1998	10 789 000	3 210 000	13 999 000	- 02
1999	14 477 000	4 087 000	18 564 000	32,61
2000	10 076 000	5 484 000	15 560 000	- 16,18
2001	9 219 000	6 401 000	15 620 000	00,38
2002	7 592 967	2 628 242	10 221 209	- 34,56
2003	9 645 833	2 738 540	12 384 373	21,16
2004	30 688 539	4 434 375	35 122 914	183,60
2005	153 566	11 418 073	11 571 640	- 67,05
2006	-	-	-	-
2007	-	-	-	-
2008	-	-	-	-
2009	-	-	-	-

Source:

- Compagnie Algérienne D'Assurance et de Garantie des Exportations (CAGEX), **Les Rapports annuel 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005;**

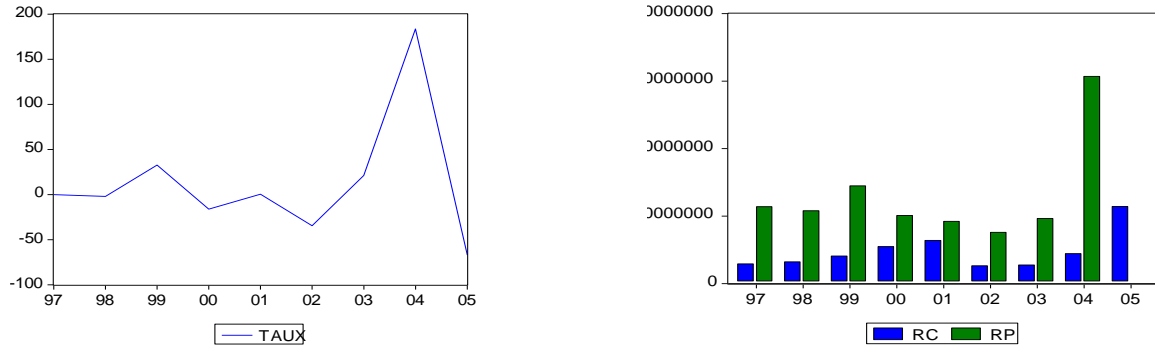
- Documents présentée par la Compagnie Algérienne D'Assurance et de Garantie des Exportations (CAGEX).

شكل رقم (35)

تطور محفظة "CAGEX" من عمولات تأمين رقم أعمال الصادرات غير النفطية

خلال الفترة (1997-2009)

الوحدة: دينار جزائري



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم: 36.

نلاحظ أن هناك انخفاض كبير في قيمة العمولات الإجمالية لسنة 2005، حيث قدرت نسبة الانخفاض هذه بأكثر من 67% مقارنة بسنة 2004، ويفسر هذا حسب شركة "CAGEX" إلى انتهاء الصفقات التصديرية وتوقف الصادرات نحو العراق الشقيق كما تم ذكر ذلك آنفا.

كما يلاحظ بأن هناك تذبذب كبير في قيمة العلاوات من سنة لأخرى، أي أننا لا نلاحظ ارتفاعا مستمرا ولا انخفاضا متواصلا، إلا أن أكبر قيمة للعمولات قد تم تسجيلها في سنة 2004 حيث بلغت 35 122 914 دينار جزائري، وبنسبة نمو تجاوزت 183%، أما عن أقل قيمة فقد كانت سنة 2002 حيث بلغت 10 221 209 دينار جزائري، وبنسبة انخفاض عن سنة 2001 فاقت 34%.

أما عن مجموع علاوات التأمين، فقد سجلت فيها العمولات الناتجة عن الخطر السياسي فيها -خلال هذه الفترة أي (1997-2009)- نسبة في المتوسط تجاوزت 70%، للأسباب التي تم ذكرها آنفا، فيما سجلت العمولات الناتجة عن الخطر التجاري نسبة في المتوسط خلال نفس الفترة أقل من 30%.

### المطلب الثالث: تطور تغطية "CAGEX" لأخطار الصادرات:

سنحاول في هذه النقطة استعراض تطور تغطية "CAGEX" لأخطار الصادرات، ونعني هنا بالصادرات غير النفطية، وذلك خلال السنوات (1997-2009)، وهذا حتى يتسنى لنا معرفة حجم أو نسبة الصادرات غير النفطية المؤمنة من قبل شركة "CAGEX".

أي محاولة معرفة هل أن كل الصادرات غير النفطية يتم تأمينها، أو أن التأمين يتعلق بجزء منها فقط؟، وإذا كانت الإجابة هي هذا الجزء الأخير، فسنحاول بعدها معرفة حصة أو نسبة هذا الجزء المؤمن، ومن ثم البحث عن الأسباب الكامنة وراء ذلك.

ويتم احتساب تغطية شركة "CAGEX" لأخطار الصادرات من خلال قسمة رقم الأعمال المؤمن من قبل شركة "CAGEX" والنتائج عن عمليات التصدير على قيم الصادرات غير النفطية، وهذا خلال فترة الدراسة، والممتدة من سنة 1997 وإلى غاية سنة 2009.

وسيتم استعراض كل هذا من خلال الجدول التالي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> استنادا إلى مجموعة من المراجع ، والمتمثلة في:

- Compagnie Algérienne D'Assurance et de Garantie des Exportations (CAGEX), **Les Rapports annuel 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005;**

- Documents présentée par la Compagnie Algérienne D'Assurance et de Garantie des Exportations (CAGEX).



جدول رقم (34)

تطور تغطية "CAGEX" لأخطار الصادرات خلال الفترة (1997-2009)

الوحدة: 10<sup>3</sup> دينار جزائري

السنوات	مجموع رقم أعمال الصادرات المؤمن	الصادرات غير النفطية	معدل التغطية %
1997	862 489	29 127 000	02,96
1998	1 405 616	21 005 000	06,69
1999	1 874 338	29 344 200	06,38
2000	1 954 843	46 071 100	04,24
2001	3 501 680	49 667 800	07,05
2002	3 521 478	56 192 700	06,27
2003	2 994 657	52 053 500	05,75
2004	2 183 653	60 620 900	03,60
2005	2 318 437	66 548 200	03,48
2006	3 800 000	83 264 800	04,56
2007	7 200 000	92 372 800	07,79
2008	9 900 000	124 994 600	07,92
2009	11 300 000	77 240 434	14,63

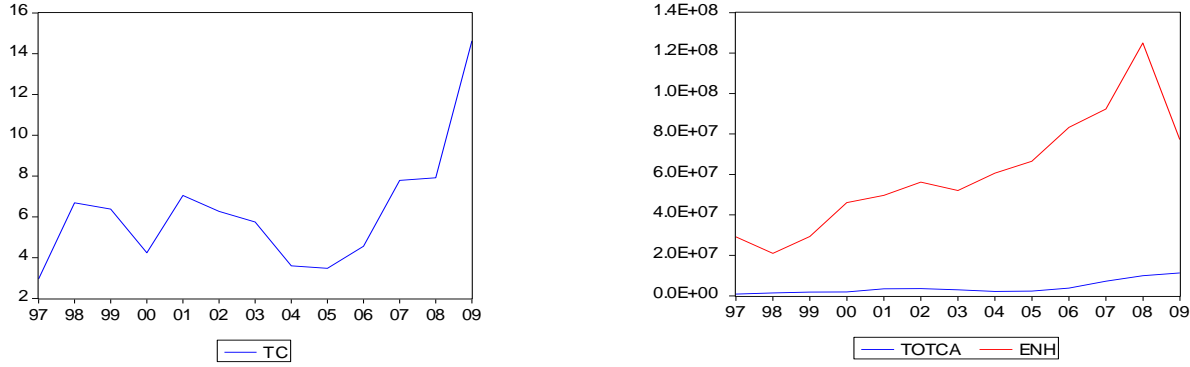
Source:

- Compagnie Algérienne D'Assurance et de Garantie des Exportations (CAGEX), **Les Rapports annuel 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005;**

- Documents présentée par la Compagnie Algérienne D'Assurance et de Garantie des Exportations (CAGEX).

شكل رقم (36)

تطور تغطية "CAGEX" لأخطار الصادرات خلال الفترة (1997-2009)  
الوحدة:  $10^3$  دينار جزائري



المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على معطيات الجدول رقم: 37.

من خلال الجدول والمنحنى البياني أعلاه يمكننا ملاحظة ما يلي:

**1-** أن هناك تذبذب شديد في نسب تغطية شركة "CAGEX" لأخطار الصادرات، فلا هي بالنسب المرتفعة من سنة لأخرى، ولا بالنسب المنخفضة أيضا من سنة لأخرى، فنلاحظ أن هناك ارتفاعات وانخفاضات في نفس الوقت من سنة لأخرى؛

**2-** أما عن أقل نسبة تغطية تم تسجيلها خلال كل فترة الدراسة (1997-2009)، فقد كانت في سنة 1997، حيث لم تتجاوز هذه النسبة 02,96%، وربما قد يرجع هذا إلى حداثة نظام التأمين هذا، وعدم معرفة المصدرين به، لكون أن هذه السنة تعتبر هي السنة الثانية لنشاط الشركة -"CAGEX"-؛

**3-** أما عن أكبر قيمة لرقم الأعمال المؤمن والناتج عن التصدير تم تسجيلها، قد كانت في سنة 2009، حيث تجاوز رقم الأعمال المؤمن قيمة 11 مليار دينار جزائري، وتم خلال هذه السنة أيضا تسجيل أكبر نسبة تغطية لتأمين الصادرات غير النفطية، حيث تجاوزت نسبة التغطية هذه 14,60%، ويرجع هذا بالأساس إلى ضعف في قيمة الصادرات غير النفطية في هذه السنة (2009) حيث بلغت قيمتها حدود 77 مليار دينار جزائري، مسجلة بذلك انخفاضاً هائلاً قدر بأكثر من 38% مقارنة بسنة 2008، والتي سجلت فيها الصادرات غير النفطية قيمة قاربت من حدود 125 مليار دينار جزائري.

4- كما أنه تم احتساب متوسط نسب التغطية لأخطار الصادرات خلال هذه الفترة (1997-2009)، ووجد أنه مساوي لنسبة 06,25 %، وهذه نسبة ضئيلة جدا، أي يعني أن ما نسبته ستة على مائة (100/6) من الصادرات غير النفطية فقط قد تم تأمينها، أما ما نسبته أربعة وتسعون على مائة (100/94) من الصادرات غير النفطية فهي غير مؤمنة من طرف شركة "CAGEX".

وعليه فإن هذا يخالف صحة الفرضية التي تم افتراضها وهي أن:

فرضية رقم (04): القائلة بأن جميع الصادرات غير النفطية يتم أو تخضع للتأمين من طرف شركة "CAGEX".

أي أن الفرضية الصحيحة هي أن جزء فقط، وهو 06,25 % أو ما نسبته ستة على مائة (100/6) من الصادرات غير النفطية فقط يتم تأمينها.

إلا أن هذا لم يمر علينا مرور الكرام، فقد قمنا بالقيام بترصد داخل مقر شركة "CAGEX"، والمتواجدة بحي دالي إبراهيم بالجزائر العاصمة، خلال الفترة من 08 أوت وإلى غاية 13 أوت 2010، قمنا بطرح التساؤل التالي على مسؤولي هذه الشركة، وتمثل هذا السؤال في:

"ما هي الأسباب التي تقف وراء عدم قيام شركة "CAGEX" بتأمين جميع الأخطار أو رقم الأعمال الناتج عن تصدير المنتجات غير النفطية تجاه الأسواق الخارجية؟!"

وأجابنا مسؤول بهذه الشركة بما يلي<sup>1</sup>:

أن السبب في عدم قيام شركة "CAGEX" بتأمين جميع الأخطار أو رقم الأعمال الناتج عن العمليات التصديرية، أو الصادرات غير النفطية بشكل دقيق، يعود لعدم قيام الدولة أو السلطات الجزائرية بفرض إجبارية تأمين قروض الصادرات.

<sup>1</sup> السيد: عبد المالك لعزيمي، رئيس دائرة التسيير، الشركة الجزائرية لتأمين وضمن الصادرات "CAGEX"، تمت المقابلة يوم: الاثنين 09 أوت

إن هذا الجواب أثار فضولنا، وقاد بنا إلى طرح سؤال آخر تمثل في:

"ما هي الأسباب الحقيقية التي تقف وراء عدم فرض السلطات الجزائرية لإجبارية تأمين قروض الصادرات، في الوقت الذي نرى فيه بأن أغلب الدول المتقدمة بل وحتى النامية منها، تقوم على فرض إجبارية تأمين قروض الصادرات؟! "

وقد تمت الإجابة على هذا التساؤل من طرف نفس المسؤول وعلى النحو التالي:

إن الإجابة عن هذا التساؤل، وهو عدم فرض الدولة أو السلطات الجزائرية لإجبارية تأمين قروض الصادرات من طرف المصدرين، يرجع بالأساس إلى تخوف هذه السلطات إلى عدم قيام المصدرين بالنشاط التصديري، في حالة فرض مثل هذا الإجراء، حيث لا يجب أن ننسى هنا أيضا بأن حصة الصادرات غير النفطية هي في حدود 04 % من إجمالي الصادرات<sup>1</sup>.

ويضاف إلى هذا أيضا، بأن السلطات الجزائرية لا ترغب أصلا في تعقيد الإجراءات التصديرية، خوفا من عدم قيام المصدرين باقتحام عمليات التصدير، بل على العكس من ذلك تهدف هذه السلطات إلى القيام بتبسيط إجراءات التصدير، رغبة منها في تحفيز المصدرين والرفع من أو ترقية الصادرات من المنتجات غير النفطية<sup>2</sup>.

ومن وجهة نظرنا، فإن هذا يرجع أيضا إلى تخوف السلطات أو الدولة الجزائرية في حالة فرض إجبارية التأمين على الصادرات، قيام بعض المصدرين باتخاذ إجراءات من شأنها أن تؤدي إلى تحقيق أضرار بالاقتصاد الوطني، وخير مثال على هذا هو ما كان يقوم به مصدري التمور حينما كانوا يقومون بأخذها إلى دولة تونس، أين يتم تصديرها انطلاقا من هذه الأخيرة وعلى اعتبار أيضا أنها منتجات ذات منشأ تونسي.

<sup>1</sup> السيد: عبد المالك لعزيبي، رئيس دائرة التسيير، الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات "CAGEX"، تمت المقابلة يوم: الاثنين 09 أوت 2010.

<sup>2</sup> نفس المرجع السابق.

وفي ما يلي سنحاول استعراض تغطية شركة "CAGEX" لأخطار الصادرات حسب قطاع النشاط لسنة 2003.

#### المطلب الرابع: تغطية "CAGEX" لأخطار الصادرات حسب قطاع النشاط:

في ما يلي سنحاول استعراض تغطية أخطار الصادرات من طرف "CAGEX" لسنة 2003، وهذا بالنسبة لتغطية الأخطار حسب قطاع النشاط، وحسب طبيعة الخطر، ونقصد هنا بالخطر السياسي والخطر التجاري.

وسنحاول استعراض ذلك من خلال الجدول والشكل البياني التاليين<sup>1</sup>:

#### جدول رقم (35)

تغطية "CAGEX" للخطر التجاري والسياسي حسب قطاع النشاط

لسنة 2003

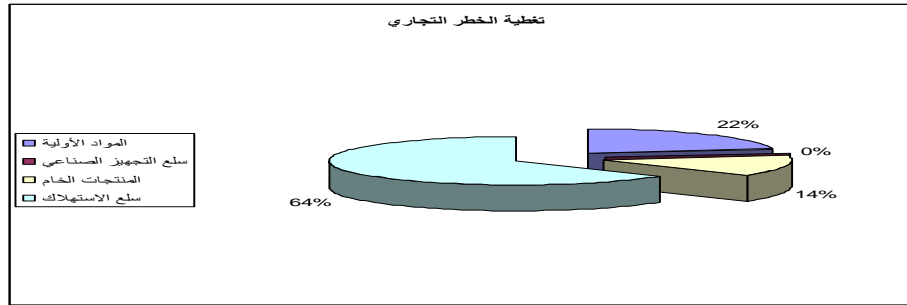
قطاع النشاط	المواد الأولية	سلع التجهيز الصناعي	المنتجات الخام	سلع الاستهلاك
تغطية الخطر التجاري %	22,20	00	13,90	63,90
تغطية الخطر السياسي %	00	00	26,60	69

**Source:** Compagnie Algérienne D'Assurance et de Garantie des Exportations (CAGEX), Rapport annuel 2003, Op cit, P: 11.

<sup>1</sup> Compagnie Algérienne D'Assurance et de Garantie des Exportations (CAGEX), Rapport annuel 2003, Op cit, P: 11.

شكل رقم (37)

تغطية "CAGEX" للخطر التجاري والسياسي حسب قطاع النشاط  
لسنة 2003



المصدر: من إنجاز الباحث بناء على معطيات الجدول رقم: 38.

من خلال الجدول والشكل البياني أعلاه يمكننا ملاحظة ما يلي:

- أنه من حيث تغطية أخطار الصادرات من طرف شركة "CAGEX" لسنة 2003، حسب قطاع النشاط، فإن هناك هيمنة كبيرة وواضحة للسلع الاستهلاكية على باقي قطاعات النشاط الأخرى، حيث سجلت ما نسبته 63,90% من التغطية ضد الخطر التجاري، وما نسبته 69% من التغطية من الخطر السياسي، وهي أعلى نسب يتم تسجيلها مقارنة بباقي النشاطات الأخرى؛

- لم يتم تسجيل أي تغطية، سواء ضد الخطر التجاري أو الخطر السياسي لسلع التجهيز الصناعي، ويرجع هذا لربما إلى ضعف صادراتنا من هذا النوع من المنتجات، أو إلى عزوف مصدري هذا النوع من المنتجات إلى القيام بتأمين قروض لصادراتهم؛

- تأتي في المرتبة الثانية بعد السلع الاستهلاكية، في التغطية ضد الخطر التجاري منتجات المواد الأولية مسجلة بذلك نسبة 22% من مجموع التغطية من الخطر التجاري، في حين لم تسجل هذه المنتجات أية نسبة تغطية ضد الخطر السياسي؛

- وتأتي في المرتبة الثانية من حيث التغطية من الخطر السياسي، المنتجات الخام بنسبة 26,60% بعد سلع الاستهلاك، إلا أنها سجلت المرتبة الثالثة بعد كل من السلع الاستهلاكية والمواد الأولية من حيث التغطية من الخطر التجاري، ومسجلة في ذلك ما نسبته 13,90% من إجمالي الأخطار السياسية المؤمنة حسب قطاع النشاط.

المبحث الثالث: قياس أثر تمويل وتأمين قروض التصدير على أداء الصادرات غير النفطية:

سنحاول في هذا الجزء التعرف على تأثير تمويل وتأمين قروض التصدير على أداء الصادرات غير النفطية خلال الفترة من 1998 إلى سنة 2009، أي خلال 12 سنة، ويرجع هذا من جهة، إلى كون أن المعطيات حول هذه المتغيرات الثلاثة (التمويل، التأمين والصادرات غير النفطية) تشترك فقط خلال هذه السنوات، ويرجع هذا كذلك كون أن الصندوق الخاص بترقية الصادرات "FSPE" المكلف بتمويل الصادرات قد تم إنشاؤه طبقا لقانون المالية لسنة 1996، وبدأ فعليا في تمويل الصادرات ابتداء من سنة 1998، أما الشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات "CAGEX" فقد تم إنشائها بتاريخ 03 ديسمبر من سنة 1995، أما عن سبب الاكتفاء فقط بالتوقف عند سنة 2010، فيرجع لكون أن هذه الدراسة كان يتم إنجازها خلال هذه السنة.

وسنحاول من خلال الجدول أدناه تقديم معطيات حول المتغيرات الثلاثة وهي: تمويل الصادرات، تأمين الصادرات والصادرات غير النفطية في جدول واحد كي يتسنى لنا دراسة أثر تمويل وتأمين قروض التصدير على أداء الصادرات غير النفطية في الجزائر<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> اعتمدت في هذا على:

- بعض المراجع التي تم ذكرها سابقا في هذا الفصل؛

- [www.mincommerce.gov.dz/fichiers09/statex2009.pdf](http://www.mincommerce.gov.dz/fichiers09/statex2009.pdf)، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/03/23 على الساعة: 11:27.

جدول رقم (36)

تطور تمويل، تأمين قروض التصدير والصادرات غير النفطية في الجزائر

خلال الفترة (1998-2009)

الوحدة:  $10^3$  دينار جزائري

الصادرات غير النفطية Y	تأمين الصادرات $X_2$	تمويل الصادرات $X_1$	السنوات
21 005 000	1 405 616	31 580,085	1998
29 344 200	1 874 338	12 937,896	1999
46 071 100	1 954 843	41 643,123	2000
49 667 800	3 501 680	385 237,727	2001
56 192 700	3 521 478	623 071,135	2002
52 053 500	2 994 657	1 000 929,938	2003
60 620 900	2 183 653	818 809,948	2004
66 548 200	2 318 437	160 129,385	2005
83 264 800	3 800 000	398 814,295	2006
92 372 800	7 200 000	478 126,258	2007
124 994 600	9 900 000	419 034,125	2008
77 240 434	11 300 000	641 367,065	*2009

المصدر: استنادا إلى بعض المراجع التي تم ذكرها سابقا.

\*2009 : معطيات الصادرات الجزائرية غير النفطية لسنة 2009، تم احتسابها بعد تحويلها من الدولار الأمريكي إلى الدينار الجزائري بسعر الصرف

السائد آنذاك وهو 01 دولار أمريكي = 72,4582 دينار جزائري، وقد تم الحصول عليها من خلال الموقع الإلكتروني التالي:

www.mincommerce.gov.dz/fichiers09/statex2009.pdf، تم الإطلاع عليه بتاريخ: 2011/03/23 على الساعة: 11:27.



المطلب الأول: بالنسبة لتمويل الصادرات:

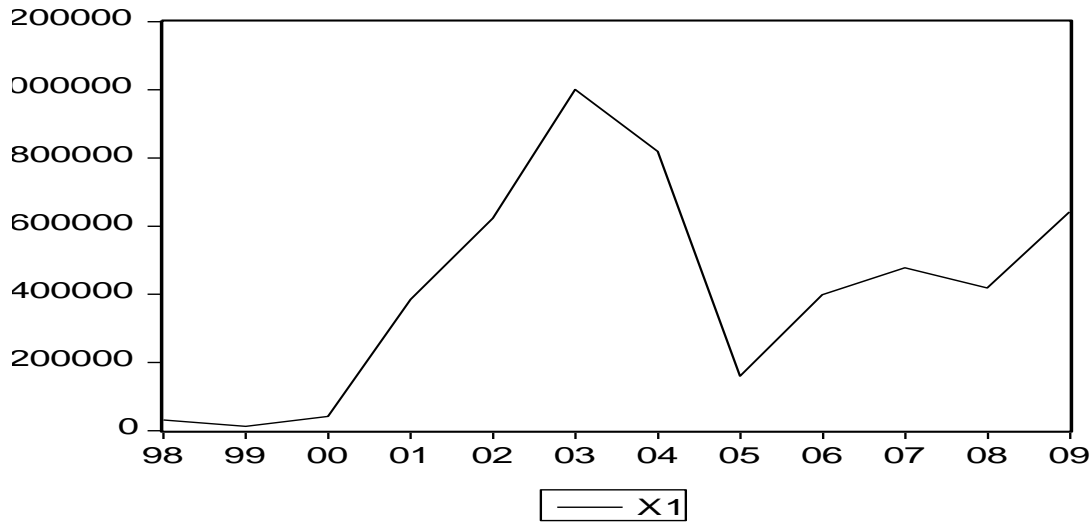
يظهر من الجدول رقم (37) والشكل رقم (38) أدناه، أن منحني تمويل الصادرات قد ارتفع من قيمة  $10^3 \times 12937.9$  دج سنة 1999 إلى  $10^3 \times 1000930$  دج سنة 2003، وهذا ما يوضح أن حجم تمويل الصادرات قد تضاعف بأكثر من 77 مرة، وبمتوسط يقدر بـ  $10^3 \times 417640.1$  دج، وبانحراف معياري قدره  $10^3 \times 318946.6$  دج أي بنسبة تغير (درجة تقلب) تساوي 76.36% خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (38)

تطور تمويل الصادرات غير النفطية في الجزائر

خلال الفترة (1998 - 2009)

الوحدة:  $10^3$  دينار جزائري



المصدر: من إنجاز الباحث بناء على معطيات الجدول رقم: 39.

المطلب الثاني: بالنسبة لتأمين قروض التصدير (رقم أعمال الصادرات غير النفطية):

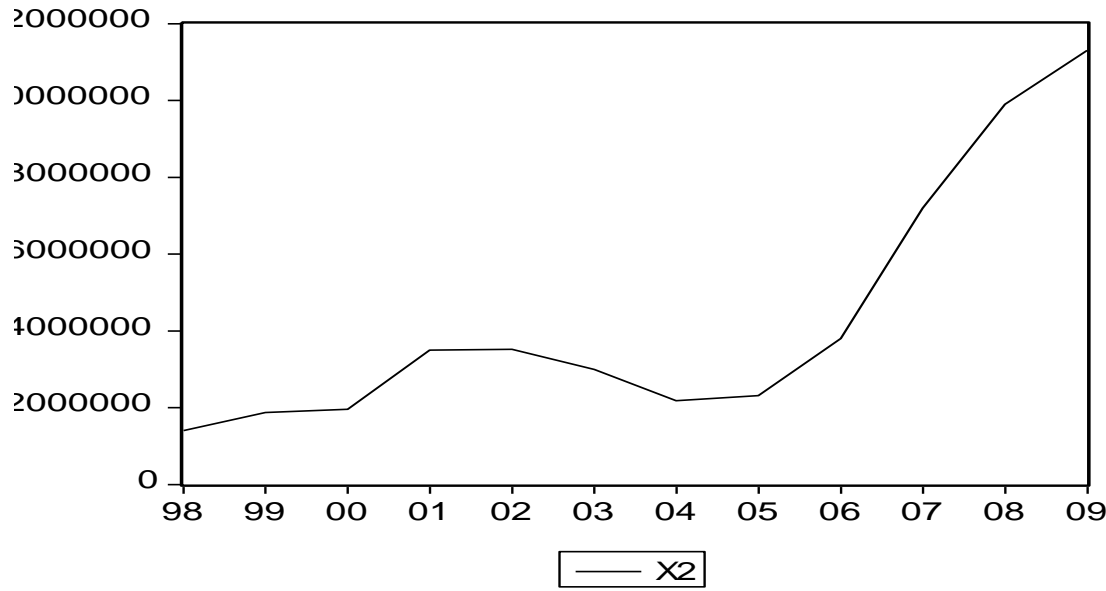
يظهر من الجدول رقم (37) والشكل رقم (39) أن منحني تأمين قروض التصدير قد ارتفع من 1405616  $10^3 \times$  دج سنة 1998 إلى  $11300000 \times 10^3$  دج سنة 2009، هذا يوضح أن حجم تأمين قروض التصدير أو رقم أعمال الصادرات غير النفطية، قد تضاعف بأكثر من 08 مرات، وبمتوسط  $4329558 \times 10^3$  دج، وبانحراف معياري قدره  $318946.6 \times 10^3$  مليون دج أي بنسبة تغير (درجة تقلب) تساوي 76.32 % خلال فترة الدراسة.

### شكل رقم (39)

تطور تأمين قروض التصدير غير النفطية في الجزائر

خلال الفترة (1998-2009)

الوحدة:  $10^3$  دينار جزائري



المصدر: من إنجاز الباحث بناء على معطيات الجدول رقم: 39.

المطلب الثالث: الصادرات غير النفطية:

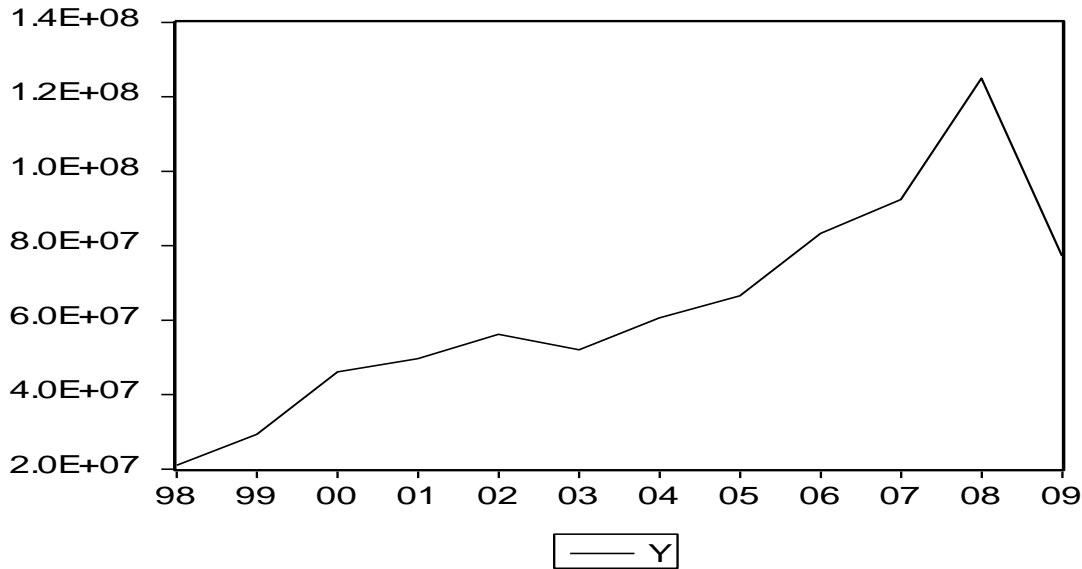
يظهر من الجدول رقم (37) والشكل رقم (40) أن منحني الصادرات غير النفطية قد ارتفع من 21005000  $10^3 \times$  دج سنة 1998 إلى  $10^3 \times 124\ 994\ 600$  دج سنة 2008، وهذا ما يوضح أن حجم الصادرات غير النفطية قد تضاعف بأكثر من 05 مرات، وبمتوسط  $10^3 \times 63281336$  دج وبانحراف معياري قدره 28386356  $10^3 \times$  دج أي بنسبة تغير (درجة تقلب) تساوي 44.85% خلال فترة الدراسة.

شكل رقم (40)

تطور الصادرات غير النفطية في الجزائر

خلال الفترة (1998 – 2009)

الوحدة:  $10^3$  دينار جزائري



المصدر: من إنجاز الباحث بناء على معطيات الجدول رقم: 39.

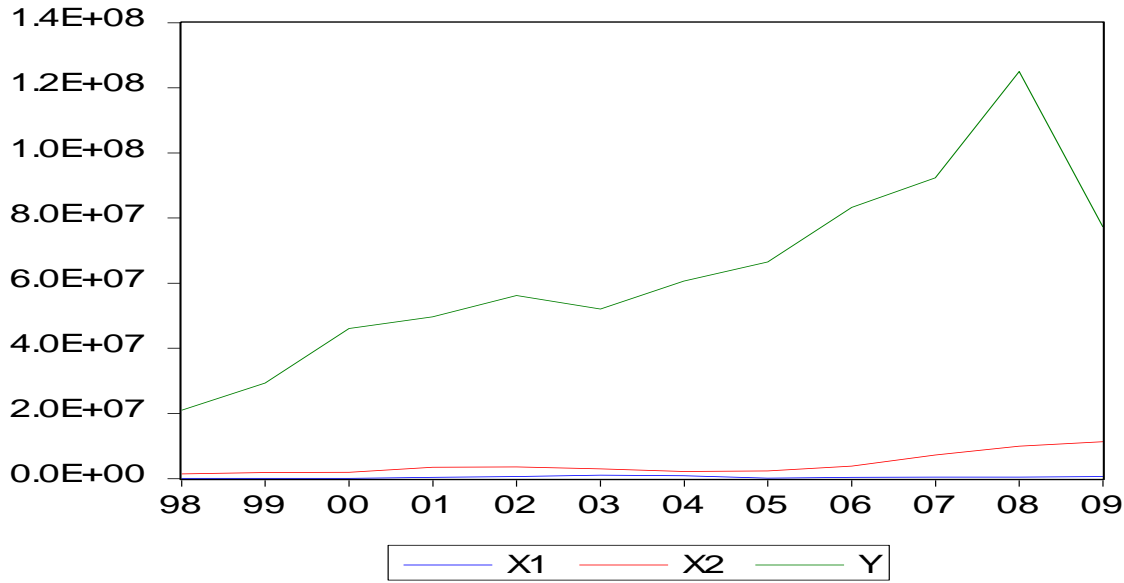
وفي ما يلي سنحاول جمع منحنيات هذه المتغيرات الثلاثة معا في شكل واحد، وهذا لإثبات ما إذا كانت هناك أي علاقة أو أكثر بين هذه المتغيرات، وسيتم ذلك من خلال الشكل أدناه.

شكل رقم (41)

تطور تمويل، تأمين قروض التصدير والصادرات غير النفطية في الجزائر

خلال الفترة (1998 - 2009)

الوحدة:  $10^3$  دينار جزائري



المصدر: من إنجاز الباحث بناء على معطيات الجدول رقم: 39.

يتضح لنا ذلك مبدئياً أن هناك نزعة نحو الارتفاع بالنسبة لمتغيري تأمين الصادرات  $X_2$  والصادرات غير النفطية  $Y$  مع أن هذه الأخيرة قد حصل لها انخفاض في سنة 2009، في حين يبدو منحنى تمويل الصادرات غير النفطية وكأنه مستقر، إن هذه الملاحظة المبدئية لا تعطينا فكرة واضحة عن ترابط هذه المتغيرات من عدمها.

وعليه فإننا سنلجأ إلى اختبار السببية وفقاً لمنظور "جرنجر" "Granger" الذي يستخدم للتأكد من وجود علاقة متبادلة بين  $X$  و  $Y$  (تغذية رجعية- "Feed back") وهو يركز على إدراج قيم نفس المتغير التابع  $Y$  لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات مفسرة (مستقلة) في علاقة سببية يراد قياسها، ويضاف إلى ذلك إدراج قيم المتغير المستقل  $X$  لعدد من الفجوات الزمنية كمتغيرات مفسرة أيضاً على اعتبار أن السبب يسبق النتيجة في الزمن ويمكن تلخيص خطوات تطبيقه في النقاط التالية:

أ- تقدير معالم المعادلتين التاليتين:

$$y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n1} \beta_i y_{t-i} + \sum_{i=1}^{n2} c_i x_{t-i} + \mu_{1t} \dots I$$

$$x_t = h_0 + \sum_{i=1}^{n3} k_i x_{t-i} + \sum_{i=1}^{n4} m_i y_{t-i} + \mu_{2t} \dots II$$

حيث نستنتج مجموع مربعات البواقي للمعادلة الأولى (والتي نسميها بالصيغة غير المقيدة):  $E_i = \sum u_{it}^2$

ب- نقوم بتقدير الصيغة المقيدة التالية:

$$y_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{n1} \beta_i y_{t-i} + w_{it}$$

$$E_m = \sum w_{it}^2$$

ج- نقوم باختبار الفرضيات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} \sum c_i = 0 \forall i = 1 \dots n2 \\ \sum c_i \neq 0 \forall i = 1 \dots n2 \end{array} \right.$$

حيث باستعمال إحصائية فيشر  $F$  سنقوم بحساب:

$$F_c = [ (E_m - E_i) / n_2 ] / [ E_i / (n - k) ]$$

علما أن :  $n_2$ : عدد الفجوات الزمنية في حالة المتغير المفسر  $x$ ؛

$n$ : حجم العينة؛

$K$ : عدد المعلمات المقدرة في الصيغة غير المقيدة.

ومن جدول توزيع فيشر نقوم باستخراج  $F_{(n_2 . n-k)} = F_t$  عند مستوى معنوية معين

د- نقوم باتخاذ القرار حيث:

➤ إذا كان:  $F_t < F_c$ ، فإننا نرفض فرض العدم (الأول) ونقبل الفرض البديل (الثاني) وهنا نقول أن:  $y$  هي

التي تسبب  $x$  وفقا لاختبار جرنجر؛

➤ إذا كان:  $F_t > F_c$  فإننا نقبل فرض العدم (الأول) ونرفض الفرض البديل (الثاني) فان:  $y$  لا تسبب  $x$  وفقا

لاختبار جرنجر.

ه- نقوم بتكرار نفس الخطوات السابقة بالنسبة للمعادلة  $\Pi$  لاختبار الفرضيتين:

$$\begin{cases} \sum m_i = 0 \forall i = 1 \dots n4 \\ \sum m_i \neq 0 \forall i = 1 \dots n4 \end{cases}$$

وهنا ينتج لدينا أربع حالات:

أ -  $y$  تسبب  $x$  و  $x$  لا تسبب  $y$  وهذا يعني إننا نرفض  $\sum c_i = 0$  ونقبل  $\sum m_i = 0$ ؛

ب -  $y$  لا تسبب  $x$  و  $x$  تسبب  $y$  وهذا يعني إننا نقبل  $\sum c_i = 0$  ونرفض  $\sum m_i = 0$ ؛

ت -  $y$  لا تسبب  $x$  و  $x$  لا تسبب  $y$  وهذا يعني إننا نقبل  $\sum c_i = 0$  ونقبل  $\sum m_i = 0$ ؛

ث -  $y$  تسبب  $x$  و  $x$  تسبب  $y$  وهذا يعني إننا نرفض  $\sum c_i = 0$  ونرفض  $\sum m_i = 0$ .

وهذا يعني أن هناك تغذية مرتدة "Feed back" (أي أن هناك تأثير متبادل بين  $x$  و  $y$ ) وعليه فطريقة MCO تعطينا مقدرات متحيزة وغير متسقة بالنسبة للمعادلة:  $Y_i = a + bX_i + \varepsilon_{i1}$  لان:  $X_i = \alpha + \beta Y_i + \varepsilon_{i2}$  هي صحيحة كذلك وبالتالي نكون أمام تقدير معالم معادلتين وليس معادلة واحدة.

وعليه فلا بد من استخدام طرق أخرى للتقدير تدخل في إطار النماذج القياسية متعددة المعادلات.

وبتطبيق هذا الاختبار بين كل متغيرتين من مجموع المتغيرات -باستعمال برنامج "Eviews"-، يمكننا الحصول على النتائج الموضوعية في الجدول التالي:

### جدول رقم (37)

الاختبار بين كل متغيرتين من مجموع المتغيرات -باستعمال برنامج "Eviews"-

12	12	12	Observations
			Pair wise Granger Causality Tests
			Date: 02/28/11 Time: 00:16
			Sample: 1998 2009
			Lags: 2
Probability	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.59846	0.56992	10	X2 does not Granger Cause X1
0.62550	0.51613		X1 does not Granger Cause X2
0.72380	0.34507	10	Y does not Granger Cause X1
0.34745	1.31576		X1 does not Granger Cause Y
0.00977	13.4238	10	Y does not Granger Cause X2
0.05529	5.45929		X2 does not Granger Cause Y

المصدر: من إنجاز الباحث باستعمال برنامج "Eviews"

المطلب الرابع: الاختبار بين تمويل الصادرات  $X_1$  و تأمين الصادرات  $X_2$ :

حيث قمنا باختبار ما يلي:

"هل يحدث التغير في تمويل الصادرات تغيرا في تأمين الصادرات أم العكس؟"

وذلك وفق الفرضيتين التاليتين:

$H_0$ : X2 لا تسبب X1 بمفهوم *Granger*؛

$H_1$ : X2 تسبب X1 بمفهوم *Granger*، أي:  $X1 = f(X2)$ .

(و)  $H_0$ : X1 لا تسبب X2 بمفهوم *Granger*؛

$H_1$ : X1 تسبب X2 بمفهوم *Granger*، أي:  $X2 = f(X1)$ .

باستعمال برنامج "Eviews" على سلسلتي X1 و X2 وجدنا في الجدول أن:

$F_{t1} > F_{c1} = 0.56992$ ، وهذا يعني أننا نقبل  $H_0$  ونرفض  $H_1$  أي أن: X2 لا تسبب X1 بمفهوم جرنجر؛

$F_{t2} > F_{c2} = 0.51613$ ، وهذا يعني أننا نقبل  $H_0$  ونرفض  $H_1$  أي أن: X1 لا تسبب X2 بمفهوم جرنجر وعليه فإنه

لا توجد أية علاقة بين تمويل الصادرات X1 و تأمين الصادرات X2 في الاتجاهين.

المطلب الخامس: الاختبار بين تمويل الصادرات X<sub>1</sub> والصادرات غير النفطية Y:

هنا سنقوم باختبار ما يلي:

"هل يحدث التغير في تمويل الصادرات تغيرا في الصادرات غير النفطية أم العكس؟"

وذلك وفق الفرضيتين التاليتين:

$H_0$ : Y لا تسبب X1 بمفهوم *Granger*؛

$H_1$ : Y تسبب X1 بمفهوم *Granger*، أي:  $X1 = f(Y)$ .

<sup>1</sup> حيث لا يهم معرفة قيمة  $F_t$  من الجدول وإنما نستعمل احتمالها فقط وفق القاعدة التالية:

"إذا كان  $P > 0.05$  يعني أننا نقبل  $H_0$  ونرفض  $H_1$  (أي: لا يوجد سببية) و إذا كان  $P < 0.05$  يعني أننا نقبل  $H_1$  ونرفض  $H_0$  (أي: يوجد سببية)".



(و)  $H_0$ :  $X1$  لا تسبب  $Y$  بمفهوم *Granger*؛

$H_1$ :  $X1$  تسبب  $Y$  بمفهوم *Granger*، أي:  $Y = f(X1)$ .

وباستعمال برنامج *Eviews* على سلسلتي  $X1$  و  $Y$  وجدنا في الجدول أن:

$Ft > Fc_1 = 0.34507$ ، وهذا يعني أننا نقبل  $H_0$  ونرفض  $H_1$  أي أن:  $Y$  لا تسبب  $X1$  بمفهوم جرنجر؛

$Ft > Fc_1 = 1.31576$ ، وهذا يعني أننا نقبل  $H_0$  ونرفض  $H_1$  أي أن:  $X1$  لا تسبب  $Y$  بمفهوم "جرنجر" وعليه فإنه

لا توجد أية علاقة بين تمويل الصادرات  $X1$  وبين الصادرات غير النفطية  $Y$  وفي الاتجاهين.

حيث أن  $Ft$  أي الجدولة لمستوى معنوية 05 % ولعدد مشاهدات يقدر بـ 12 مشاهدة هي:  $Ft = 3,71$ .

المطلب السادس: الاختبار بين تأمين الصادرات  $X2$  والصادرات غير النفطية  $Y$ :

وهنا سنقوم باختبار أيضا ما يلي:

"هل يحدث التغير في تأمين الصادرات  $X2$  تغيرا في الصادرات غير النفطية  $Y$  أم العكس؟"

وذلك وفق الفرضيتين التاليتين:

$H_0$ :  $Y$  لا تسبب  $X2$  بمفهوم *Granger*؛

$H_1$ :  $Y$  تسبب  $X2$  بمفهوم *Granger*، أي:  $X2 = f(Y)$ .

(و)  $H_0$ :  $X2$  لا تسبب  $Y$  بمفهوم *Granger*؛

$H_1$ :  $X2$  تسبب  $Y$  بمفهوم *Granger*، أي:  $Y = f(X2)$ .

وباستعمال برنامج **Eviews** على سلسليتي **X2** و **Y** وجدنا في الجدول أن:

$F_t \leq F_{c1} = 13.4238$ ، وهذا يعني أننا نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  أي أن:  $Y$  تسبب  $X_2$  بمفهوم جرنجر؛

$F_t \leq F_{c1} = 5.45929$ ، وهذا يعني أننا نرفض  $H_0$  ونقبل  $H_1$  أي أن:  $X_2$  تسبب  $Y$  (بالتقريب) بمفهوم جرنجر، وعليه فإننا نستنتج أن هناك تغذية راجعية بين  $X_2$  و  $Y$  حيث أن:  $X_2 = f(Y)$  و  $Y = f(X_2)$ ، إذ أن كليهما سبب وكليهما نتيجة.

ومن تم فإن طريقة المربعات الصغرى لا تصلح لتقدير معالمها كونها تعطينا مقدرات متحيزة، وعليه فإن هناك العديد من الطرق الأخرى التي تحل المشكل<sup>1</sup>.

وباستعمال طريقة "2SLS" أي "طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين" لتقدير معالم الدالة كونها تمثل أحسن طريقة من مجموعة الطرق، إذ أنها تنتج لنا مقدرات متسقة ومتقاربة، لا تحتاج إلى معرفة تامة (أي معلومات كاملة) بالنموذج وتمتاز ببساطتها في حالة إجرائها<sup>2</sup>.

معادلة الانحدار التالية:  $Y = \alpha_0 + \alpha_1.X_1 + \alpha_3.X_2$  نجد بعد التقدير:

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	32264684	11297987	2.855790	0.0189
X1	8.367921	19.72008	0.424335	0.6813
X2	6.356739	1.903308	3.339836	0.0087
R-squared	0.598540	Mean dependent var		63281336
Adjusted R-squared	0.509326	S.D. dependent var		28386356
S.E. of regression	19884109	Sum squared resid		3.56E+15
F-statistic	6.709073	Durbin-Watson stat		1.300600
Prob(F-statistic)	0.016459			

<sup>1</sup> حيث أن هناك طريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين (2SLS)، طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل (3SLS)، طريقة العزوم المعممة (GMM)، وطريقة المعقولة العظمى بمعلومة كاملة (FIML) ومحدودة (IIML) وغيرها.

<sup>2</sup> Bendib, Rachid, **Econometrie**, OPU, 1<sup>er</sup> édition, Alger, 2001, p. 166.

بالنظر إلى نتائج هذه الطريقة يظهر لنا:

**1-** أن الثابت والمتغير  $X_2$  لديهما معنوية بالنظر فقط إلى احتمالاتهما (حيث:  $P < 0.05$  يعني أن المتغير لديه معنوية إحصائية والعكس)، والمتغيرات في مجملها لديها معنوية بالنظر إلى إحصائية فيشر F واحتمالها الذي نطبق عليه نفس المبدأ؛

**2-** إن قيمة معامل التحديد المتعدد تتجاوز 50 % وحتى معدل الارتباط المعدل بعدد المشاهدات كذلك، وهو ما يعني أن هناك ارتباط قوي بين المتغير التابع وباقي المتغيرات المستقلة لمجمل المعادلة؛

**3-** قيمة ديرين واتسون  $DW = 1.3$  وهو ما يعني أن هناك حالة شك من وجود ارتباط ذاتي للأخطاء عند مقارنة هذه القيمة مع  $DW$  الجدولة.

وبعد حذف المتغير  $X_1$  وإعادة تقدير الدالة نجد:

Dependent Variable: Y  
Method: Two-Stage Least Squares  
Date: 03/10/11 Time: 21:07  
Sample: 1998 2009  
Included observations: 12  
Instrument list: X2

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	34702239	9321257.	3.722914	0.0040
X2	6.600926	1.738261	3.797430	0.0035
R-squared	0.590508	Mean dependent var		63281336
Adjusted R-squared	0.549558	S.D. dependent var		28386356
S.E. of regression	19051488	Sum squared resid		3.63E+15
F-statistic	14.42048	Durbin-Watson stat		1.181259
Prob(F-statistic)	0.003501			

إذن من النتائج الجديدة للتقدير يظهر لنا زيادة التحسن في بعض المؤشرات حيث أن:

- معنوية الثابت والمتغير  $X_2$  زاد تحسنها مع قيمة فيشر F لمجمل الدالة؛
- قيمة معامل الارتباط المحدد بعدد المشاهدات ارتفع هو الآخر أيضا؛
- انخفضت قيمة  $DW$  لكنها لازالت في منطقة الشك وعدم التأكد من وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

وبناء عليه فان الدالة المقدرة تصبح بالشكل التالي:

$$Y = 34702239 + 6.6009.X_2$$

حيث: Y هي قيمة الصادرات غير النفطية؛

X<sub>2</sub> هي قيمة تأمين قروض الصادرات.

وبغرض استعمال هذه الدالة للتنبؤ بقيمة الصادرات غير النفطية على المدى القصير فإننا نستخدم قيم تأمين الصادرات غير النفطية X<sub>2</sub> في المستقبل حيث أن هناك أكثر من طريقة ولعل من أحسنها وأحدثها طريقة "بوكس-جينكينز" (Box-Jenkins)، والتي لا تصلح على هكذا حال كونها تتطلب 30 مشاهدة تاريخية على الأقل ومعطياتنا لا تتجاوز حتى 12، مشاهدة وعليه فإننا سنقوم باستخدام بعض من الطرق الكلاسيكية لهذا الغرض والتي وبدون الخوض في جوانبها النظرية، تعطي نتائجها للسنوات الخمس القادمة بعد 2009 وفقا لبرنامج "Eviews" على النحو التالي:

### جدول رقم (38)

توقعات السلسلة الزمنية لتأمين الصادرات غير النفطية X<sub>2</sub> للفترة بين (2010-2014)

السنوات	طريقة التمهيد الأسي البسيط	طريقة التمهيد الأسي المضاعف	طريقة هولت وينترز
2010	11 298 597.2966	11 298 597.2966	12 700 000
2011	11 298 597.2966	11 298 597.2966	14 100 000
2012	11 298 597.2966	11 298 597.2966	15 500 000
2013	11 298 597.2966	11 298 597.2966	16 900 000
2014	11 298 597.2966	11 298 597.2966	18 300 000

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات برنامج "Eviews"

حيث يبدو أن طريقة "التمهيد الآسي البسيط" وطريقة "طريقة التمهيد الآسي المضاعف" بعيدة عن الواقع كون أحدهما أعطتنا توقعات ثابتة طيلة الفترة بين 2010-2014، كما أعطتنا هاتين الطريقتين أيضا توقعات متساوية مع بعضهما البعض، وعليه فإننا سنعتمد طريقة "هولت وينترز"، نظرا لبعض خصائصها، وبعد تعويضها في دالة الصادرات غير النفطية المقدرة آنفا، وكذا التنبؤ بقيمها كسلسلة زمنية يمكننا الحصول على النتائج التالية:

### جدول رقم (39)

قيم Y المستنتجة من الدالة المقدرة ومقارنتها بتوقعاتها بطريقة هولت وينترز للفترة بين (2010-2014)

توقعات Y المستنتجة بعد التعويض في الدالة المقدرة <sup>1</sup>	توقعات X <sub>2</sub> بطريقة هولت وينترز	السنة
118522239	12 700 000	2010
127774929	14 100 000	2011
137016189	15 500 000	2012
146257449	16 900 000	2013
155498709	18 300 000	2014

المصدر: من إعداد الباحث وفقا لمخرجات برنامج "Eviews"

<sup>1</sup> لاحظ مثلا لو عوضنا القيمة الأولى لـ X<sub>2</sub>:  $Y = 34702239 + 6.6009.12700000 = 118522239$

وبالتمثيل البياني لتوقعات متغيري  $X_2$  و  $Y$  ومقدراتها بطريقة "هولت وينترز" نحصل على الشكل التالي:

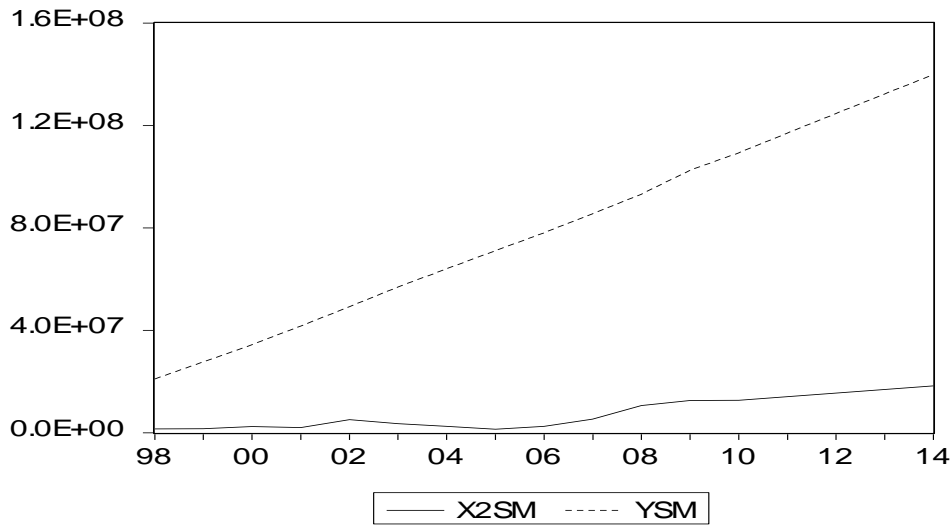
شكل رقم (42)

توقعات متغيري تأمين قروض التصدير  $X_2$  والصادرات غير النفطية  $Y$

ومقدراتها بطريقة "هولت وينترز"

خلال الفترة (1998 - 2014)

الوحدة:  $10^3$  دينار جزائري



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على معطيات الجدولين رقم: 39 و 42.

### المبحث الرابع: الإطار المحفز لترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر والمنظمة العالمية للتجارة:

منذ الأزمة النفطية العالمية سنة 1986، أين انخفضت فيها أسعار النفط إلى أدنى مستوياتها، مما تسبب هذا في انخفاض الإيرادات الجزائرية كونها تتكون في غالبها من إيرادات الصادرات النفطية، مما جعل من السلطات أو الحكومات الجزائرية المتعاقبة ومنذ ذلك الوقت على التفكير في وضع إطار للآليات والإجراءات التي من شأنها العمل على ترقية الصادرات من المنتجات الجزائرية خارج النفط.

أي أن ترقية الصادرات غير النفطية، يعتبر كاختيار قديم راود أغلب الحكومات الجزائرية من منطلق الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي حيناً، وبسياسة إحلال الصادرات محل الواردات - كما هو معمول به في بعض دول أمريكا اللاتينية- حيناً آخر، ولقد لجأت إليها هذه الحكومات لتغطية وتعويض الخسائر التي نتجت عن تدهور أسعار النفط.

وتمثلت هذه الآليات في كل الإجراءات والتدابير المالية، الجمركية، القانونية والمؤسسية، إضافة إلى تدابير التسهيلات الأخرى التي من شأنها العمل على المساعدة في ترقية صادرات المنتجات الجزائرية غير النفطية.

وسنحاول في ما يلي توضيح بعض هذه الإجراءات والتدابير<sup>1</sup> -طبعا ليست كلها نظرا لكثرتها وعدم اتساع المقام هنا لذكرها كلها-، كما سنقوم في هذا الجزء أيضا التعرّيج على وضع وآفاق الصادرات الجزائرية غير النفطية في ظل المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

### المطلب الأول: الأحكام المالية الخاصة بالتجارة الخارجية:

يدخل ضمن عمليات التجارة الخارجية، كل الصفقات أو المعاملات التجارية الخاصة بالسلع والخدمات المبرمة بموجب عقد تجاري، وكذلك القروض المرتبطة بعمليات التحويل والتدعيم<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> اعتمدت في هذا الجزء على المراجع التالية:

- وزارة التجارة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، "دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية"، 2008.

- وزارة التجارة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، "الإطار المحفز للتصدير"، 2009.

- عجة الجبالي، التجربة الجزائرية في تنظيم التجارة الخارجية من إحتكار الدولة إلى إحتكار الخواص، دار الخلدونية، الجزائر، 2007.

- Ministère du commerce, Agence Algérienne de Promotion du Commerce Extérieur (ALGEX), "Cadre incitatif à l'export", 2009.

<sup>2</sup> المادة 25 من القانون رقم 07-01 المؤرخ في 03-02-2007 الصادر من بنك الجزائر والمتعلق بالقواعد المطبقة على الصفقات العادية مع الأجنبي والعملة الصعبة.

كما ساهمت الإعدادات المتضمنة في اللائحة رقم 01-07 المؤرخ في 03-02-2007 من بنك الجزائر، والخاصة بالقواعد المطبقة على عمليات التجارة الخارجية بالنسبة للسلع والخدمات في تليين "Assoupli" الأحكام المالية المطبقة على الصادرات، ويمكن عرضها على النحو الآتي:

### الفرع الأول: شهادة تعيين محل الوفاء البنكي للتصدير:

تخضع كل عمليات تصدير السلع وكذا تصدير الخدمات إلى محل تعيين الوفاء البنكي الإلزامي لدى بنك وسيط معتمد مستقل، وتسمح هذه العملية بتعيين المعاملة التجارية من تقيمها في سياق شهادة التوطين المطلوبة من قبل إدارة الجمارك عند إنجاز التصريح الجمركي للتصدير.

ويتم تسلم شهادة التوطين أو شهادة محل تعيين الوفاء البنكي للتصدير هذه من قبل البنك الوسيط المعتمد والذي تم اختياره من طرف المصدر، حيث يفترض أن يكون هذا الأخير يملك حسابا فيه، كما يجب التنويه بأن هذه الشهادة تسلم "مجانا"<sup>1</sup>، كما أنه يجب أن يكون لكل عملية تجارة خارجية شهادة محل تعيين الوفاء البنكي الخاصة بها؛

### الفرع الثاني: الصادرات المعفاة من التزام تعيين محل الوفاء البنكي:

يمكن توضيح الصادرات المعفاة من التزام تعيين محل الوفاء البنكي في ما يلي:

- ✓ عمليات العبور والصادرات المؤقتة والتي لا تفضي إلى تسديد خدمات لاسترجاع العملة الصعبة؛
- ✓ الصادرات مقابل تسديد قيمة أقل أو مساوية للقيمة المقابلة لـ 100 000 دج من قبل بريد الجزائر؛
- ✓ الصادرات بدون دفع، وهذا بالنسبة لصادرات العينات، النماذج والهبات، والحصل عليها في إطار الضمان؛
- ✓ إضافة إلى الصادرات التي قيمتها أقل من مقابل 100 000 دج بقيمة "FOB".

كما يجب التنويه هنا، إلى ضرورة أن التصريحات لدى الجمارك الجزائرية والمتعلقة بالصادرات التي تمت الإشارة إليها أعلاه، يجب أن تحمل إشارة تصدير غير مقيم أو غير مستوطن "Exportation non domiciliée"<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> وزارة التجارة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، "دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية"، مرجع سبق ذكره، ص: 90.

<sup>2</sup> Article 33 et 58 du Règlement N° 07- 01 du 03- 02- 2007 de la Banque de l'Algérie relatif aux règles applicables aux transactions courantes avec l'étranger et aux comptes devises.



### الفرع الثالث: تعيين محل وفاء الصادرات بالنسبة للمنتوجات الطازجة، القابلة للتلف و/أو الخطيرة:

في حالة تصدير المواد الغضة وسريعة التلف والمواد الخطيرة، يمكن للمصدر أن يسجل في البنك بضائعه في خمسة (05) أيام مفتوحة ابتداء من تاريخ الإرسال والتصريح عند الجمارك.

كما أن هذه الصادرات مرخص بها لدى الجمارك الجزائرية تحت غطاء تصريح غير كامل، ويكون هذا مشكل من فاتورة غير مستوطنة "Facture non domiciliée"<sup>1</sup>؛

### الفرع الرابع: التصدير عن طريق الإيداع:

- ✓ في حالة التصدير عن طريق الإيداع، فإنه في هذه الحالة يستوجب إلزامية البيع أو إعادة إسترداد السلع في أجل أقصاه 12 شهرا (سنة واحدة)، ابتداء من تاريخ إلغاء النسخة الرسمية؛
- ✓ الدفع في حالة الصادرات المودعة أو عن طريق الإيداع إلزامي، ويكون تماشيا مع المبيعات المحققة من طرف المودع أو الوسيط في الدولة الأجنبية، ويجب أن يتم استرداد قيمة هذه المبيعات في أجل قانوني محدد بـ 120 يوما ابتداء من تاريخ تحقيق هذه المبيعات؛
- ✓ إلزامية تقديم كشف شهري للبنك بحسابات المبيعات المرفقة بنسخة "Duplicata"<sup>2</sup> لجميع الفواتير؛
- ✓ في حالة البيع بالاعتماد، يجب أن يتم تسديد قيمة الصادرات عند كل إنجاز لعملية البيع من طرف الوكيل القائم بعملية بيع منتجات المصدرين في الدولة الأجنبية.

### الفرع الخامس: مسؤولية استرداد حصائل الصادرات:

- ✓ كل عملية تصدير يجب أن تكون محل تسديد، وإعادة حصيلة الإنتاج المباع أو المصدر إلى الجزائر؛
- ✓ يجب أن تتم استعادة قيمة الصادرات في الآجال القانونية والمحددة بـ 120 يوما ابتداء من تاريخ نهاية كل عملية بيع؛

<sup>1</sup> Article 60 et 63 du Règlement N° 07- 01 du 03- 02- 2007 de la Banque de l'Algérie relatif aux règles applicables aux transactions courantes avec l'étranger et aux comptes devises.

<sup>2</sup> المادة 68 من القانون 07- 01 (سبق ذكره)، الصادر عن البنك الجزائري.

- ✓ تم تحديد آجال إعادة بيع المنتجات بـ 120 يوم بعد التاريخ الفعلي لإرسال البضاعة، ويمكن تقديم طلب رخصة مسبقة أو طلب مبرر من بنك الجزائر - مع التحفظ - في حالة الاستعادة (الاسترداد) التي تفوق آجالها 120 يوم؛
- ✓ في حالة استعادة أو استرداد قيمة الصادرات غير الموطنة أو المستوطنة خارج الآجال المحددة، فإنه لا يمكن لصاحبها أن يستفيد من الاستعادة (الاسترداد) بالعملة الصعبة؛
- ✓ كل مخالفة لإلزامية والآجال المحددة لإعادة حصيلة المنتج المصدر إلى الجزائر سوف تعرض صاحبها إلى منعه من القيام من مزاوله التجارة الخارجية؛
- ✓ يطلب كشف شهري لحسابات البيع مرفقة بنسخة طبق الأصل من الفواتير الصادرة من المشتري الأجنبي؛
- ✓ إلزامية استرداد حصيلة الصادرات تقع على عاتق الشخص المصدر؛
- ✓ على كل دفع أو تسديد لقيمة المنتج المصدر، يتلقى المصدر نسبة 100 % من قيمة العقد التجاري موزعة على الشكل التالي:

- 50 % بالدينار الجزائري؛

- 50 % بالعملة الصعبة منها 30 % على الحساب الخاص بالعملة الصعبة (الشخص المعنوي)، و 20 % لحساب المصدر والتي يمكن أن يستعملها خارج قوانين السير للحساب بالعملة الصعبة بصفة سرية وعلى مسؤوليته الكاملة<sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني: التدابير التنظيمية:

سيتم معالجة هذا العنصر من خلال النقاط التالية:

#### الفرع الأول: خاصية حرية عملية التصدير:

يعتبر التصدير في الجزائر عملية حرة، لا تخضع لأي ترخيص، ماعدا في بعض الحالات التي تهدف لحماية قطاعاتنا ونباتاتنا وثرواتنا الإيكولوجية، ويمكن ترجمة حرية عملية التصدير من خلال الإجراءات التالية:

<sup>1</sup> تعليمة بنك الجزائر رقم 2002/07 المؤرخ في 26-12-2002 المعدل والمتمم للتعليمة رقم 98/03 المؤرخ في 21-05-1998.

#### أ- التسجيل المبسط والسهل في السجل التجاري:

ويمكن توضيح ذلك من خلال رموز التسجيل المعمول بها منذ سنة 2006، والتي تتمثل في ثلاث نشاطات هي:

- ❖ 411.101 خاصة بتصدير المنتجات الغذائية؛
- ❖ 411.102 خاصة بتصدير المنتجات الصناعية والمصنعة خارج المحروقات؛
- ❖ 411.103 خاصة بتصدير المنتجات خارج المحروقات غير المشار إليها في العنصرين أو الفقرتين أعلاه.

#### ب- حصيلة التنازل عن المنتجات المباعة أو المصدرة:

تم التطرق إلى هذا أعلاه في مسؤولية استرداد حصائل الصادرات في العنصر المتعلق بالأحكام المالية الخاصة بالتجارة الخارجية.

#### الفرع الثاني: الإعفاءات الجبائية (التشجيع الضريبي على التصدير):

تقدم بعض الإعفاءات الجبائية والضريبية للأنشطة الخاصة بالتصدير، والتي تمنح للمصدرين ويمكن إنجازها في:

#### أ- الإعفاءات في مجال الضرائب المباشرة:

#### ❖ الضريبة على النشاط المهني: (TAP) "La taxe sur l'activité professionnelle"

لا يتضمن حساب رقم الأعمال الخاضع للضريبة على النشاط المهني "TAP" مبلغ عمليات البيع والنقل أو السمسرة المتعلقة بالعمليات أو المنتجات الموجهة مباشرة للتصدير<sup>1</sup>.

#### ❖ الضريبة على أرباح الشركات: (IBS) "L'impôt sur les bénéfices des sociétés"

الإعفاء الدائم من الضريبة على أرباح الشركات "IBS"، إضافة إلى إلغاء شرط إعادة استثمار أرباح أو مداخيل عمليات تصدير السلع والخدمات، وهذا باستثناء النقل البري والبحري وتأمينات البنوك<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> المادة 220-03 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

<sup>2</sup> المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة المعدلة بموجب المادة 06 من قانون المالية لسنة 2006.

ب- الإعفاءات في مجال الضرائب على رقم الأعمال:

❖ الرسم على القيمة المضافة على عمليات البيع المنجزة عند التصدير: (TVA)

"La taxe sur la valeur ajoutée sur les opérations de vente réalisées à l'exportation"

تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA) كل أعمال بيع المنتجات المصدرة وكذا المنتجات ذات الأصل الوطني، والمسلمة للمستودعات التي تقع تحت رقابة أو مراقبة الجمارك، والتي يتم تشكيله قانونا في بعض الحالات<sup>1</sup>؛

❖ الإعفاء من الرسوم على القيمة المضافة للمشتريات: "L'achat en franchise de TVA"

يمكن للصديرين الاستفادة من الإعفاء على الرسم على القيمة المضافة (TVA) عندما يقومون بشراء أو استيراد بضائع موجهة سواء للتصدير أو إعادة التصدير، إما على شكلها الحالي أو بغرض تحويلها للتصنيع، التركيب، التشكيل، التكييف أو تعبئة المواد والمنتجات الموجهة للتصدير، إضافة إلى الخدمات المرتبطة بشكل مباشر بعمليات التصدير؛

❖ استرداد الرسم على القيمة المضافة: "La restitution de la TVA"

يسمح باسترداد الرسم على القيمة المضافة لمجموعة المنتجات والخدمات المعفاة من الشراء والمرخصة.

الفرع الثالث: الأنظمة الجمركية الإعفاية عند التصدير:

"Les régime douaniers suspensifs à l'exportation"

إن مختلف الأنظمة الجمركية الاقتصادية، هي موجهة لتشجيع الصادرات غير النفطية، ويمكن حصرها في ما يلي:

أ- أنظمة التخزين: "Les régimes de stockage"

يسمح مستودع موضوع تحت الرقابة الجمركية (عام، خاص وصناعي) بتخزين السلع في المحلات المعتمدة من طرف إدارة الجمارك، هذه المستودعات لها عدة خصائص ومزايا، تتمثل في ما يلي<sup>2</sup>:

<sup>1</sup> المادة 13 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.

<sup>2</sup> المواد من 129 إلى 169 من قانون الجمارك- القرار رقم 05 و06 المؤرخ في 03-02-1999.

- ✓ تخزين السلع الموجهة للتصدير من أجل الاستفادة من تعويض الحقوق والرسوم؛
- ✓ تخزين السلع المستوردة والضرورية لحاجيات نشاط المؤسسة مع إعفاء الحقوق والرسوم.

### ب- أنظمة التصدير المؤقت: "Exportation temporaire"

يسمح هذا النظام الجمركي بتصدير بضاعة للاستعمال، وبعد ذلك يتم استيرادها مع تعليق الحقوق والرسوم وإجراءات التجارة الخارجية (التوطين)، وهو موجه لدعم المشاركة في المعارض والتظاهرات التي تقام في الخارج - والتي تم ذكرها سابقا-، إضافة إلى إرسال النماذج التجارية، وفي هذه الحالة تكون الصادرات المؤقتة معفاة من الضمانات.

كما يسمح هذا النظام أيضا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يعتبر نشاطها موجها للتصدير، ويتوقف إنتاجها على التمويل بالعناصر وأجهزة الإنتاج الأصلية الأجنبية، الاستفادة من الإعفاء على الضمان، كحالة القبول المؤقت للبضائع الموجهة للتصدير من أجل التحسين الفعال، أو القبول المؤقت للتغليف الفارغ الخاص بالمنتجات المصدرة.

### المطلب الثالث: تدابير التسهيلات الأخرى: "Autres mesures de facilitation"

وتتمثل أهم تدابير التسهيلات الأخرى في ما يلي:

#### الفرع الأول: التسهيلات الجمركية:

وتتمثل التسهيلات الجمركية في ما يلي:

- ✓ الإعفاء من الضمان في إطار القبول المؤقت للتغليف الفارغ الخاص بالمنتجات المصدرة والمنتجات ذات الإلتقان الفعال (التحويلية) والموجهة للتصدير، وينطبق هذا أيضا على التصدير المؤقت للمنتجات ذات الإلتقان غير الفعال (الإنجاز) والموجه هو الآخر أيضا للتصدير؛
- ✓ المعاينة الميدانية وجمركة البضائع؛
- ✓ سند العبور للجمارك "TPD"، وهذا بالنسبة للصادرات المنجزة برا؛
- ✓ وضع ما يعرف بـ "الرواق الأخضر"، والذي يسمح باعتماد التصريح بالتصدير بدون مراجعة مراقبة السلع الجمركة؛

✓ وضع حيز التنفيذ دفتر يعرف بـ "ATA"، ويكون صالحا لمدة سنة واحدة، ويعتبر هذا كإجراء تسهيلي للتصدير المؤقت لا سيما بالنسبة للعينات، وكذا المشاركة في المعارض بالخارج. هذا الدفتر يسلم خصيصا من طرف الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI) "Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie".

#### الفرع الثاني: التسهيلات المؤقتة:

إضافة إلى التسهيلات الجمركية، هناك تسهيلات أخرى تم وضعها حيز التنفيذ من قبل مؤسسة ميناء الجزائر (EPAL) "l'Entreprise Portuaire d'Alger"، منذ بداية سنة 2003، ويمكن إنجازها في ما يلي:

- ❖ تخصيص مخزن مهياً لاستقبال المنتجات، والأولوية هنا للمنتجات الموجهة للتصدير، بمساحة تقدر بـ 1000م<sup>2</sup> بالمرفأ رقم 02/09 منطقة شمال، دخول رقم 01؛
- ❖ تخصيص مساحة مبسطة تقدر بـ 1.862م<sup>2</sup> بمنطقة الوسط لتجهيز السلع الموجهة للتصدير، مدخل الرصيف رقم 40 منطقة وسط الرصيف الكبير، بولوغين؛
- ❖ إعفاء 10 أيام لدفع مصاريف الاستيداع والتخزين قبل الشحن للمنتجات ذات الأصل الجزائري والموجهة للتصدير؛
- ❖ إضافة إلى تخفيضات مرتبطة بمصاريف المناولة "Frais de manutention" للشحنات من المنتجات الموجهة للتصدير، وهذا حسب النظام وحسب حجم العمليات.

#### الفرع الثالث: مراقبة الصحة النباتية:

طبقا للاتفاقيات والاتفاقيات الدولية التي تنظم وتسير المبادلات التجارية، فإن مراقبة الصحة النباتية أصبحت شرطا ضروريا لصحة النباتات الموجهة للتصدير، والتي يتم فرضها من طرف البلدان المستوردة، وعليه فإن الجزائر تمنح شهادة الصحة النباتية "Certificat phytosanitaire" بهدف إضفاء صبغة الضمانات الضرورية لصحة منتجات النباتات الموجهة للتصدير، وكذا لمساعدة المصدرين في دخول منتجاتهم إلى أسواق البلدان المستوردة.

### الفرع الرابع: مراكز التصدير:

يتم في الجزائر تصدير المنتجات الموجهة للتصدير عن طريق 27 مركز حدودي رسمي منها 08 مطارات، 11 ميناء بحري و08 مراكز حدودية برية، موزعة على النحو التالي:

#### ❖ المراكز الجوية:

وتتمثل في: مطار تلمسان (زناتة)، مطار وهران (سينيا)، مطار الجزائر (هواري بومدين)، مطار قسنطينة (محمد بوضياف)، مطار عنابة (الملاحه)، تبسة، غرداية (النوميرات) وأخيرا مطار بسكرة (محمد خيضر)؛

#### ❖ المراكز البحرية:

وتتمثل في: ميناء الغزوات، أرزيو، وهران، مستغانم، تنس، الجزائر، دلس، بجاية، سكيكدة، جن جن وعنابة؛

#### ❖ مراكز الحدود البرية:

وتتمثل في: العقيد لطفي (تلمسان)، القالة (الطارف)، سوق أهراس، تين زواطين وعين قزام (تمنراست)، برج باجي مختار (أدرار)، بوشبكة (تبسة)، طالب العربي (الوادي) والدبداب (إليزي).

#### \* حالة استثنائية:

هناك حالة استثنائية تخص تصدير منتجات التمور، حيث يندرج تصدير هذه الأخيرة في إطار تنظيمي خاص، يتضمن مراقبة الصحة النباتية ابتداء من مطار محمد خيضر (بسكرة)، والمركز الحدودي بالدبداب (إليزي)، إضافة إلى النقاط الأخرى والمتمثلة في:

✓ الطرق البحرية: الجزائر، وهران وسكيكدة؛

✓ الطرق الجوية: الجزائر، وهران وسكيكدة؛

✓ الطرق البرية: تمنراست، برج باجي مختار والدبداب.

### الفرع الخامس: المراقبة الصحية:

تتم المراقبة الصحية للحيوانات (الدواجن، الخيل والحيوانات المصطادة....)، وكذا للمنتوجات ذات الأصل الحيواني (اللحوم، البيض، العسل، الصوف والجلود غير المعالجة....)، وتخضع إلى نظام خاص بالتصريح بالشهادة الصحية للمنتوجات المصدرة ذات الطابع الحيواني، ويتم من خلال هذه الشهادة عدم وجود أمراض مصرح بها إلزاميا في البلد المصدر.

وتتم المراقبة الصحية للمنتجات الحيوانية المصدرة عبر الحدود، حيث تتوفر هذه الأخيرة على مصالح بيطرية، وهذا بغية تسهيل عمليات تصدير هذا النوع من المنتجات.

ويجب التنويه هنا، إلى أن هناك بعض المنتجات الحيوانية الموجهة للتصدير لكنها لا تخضع إلى إلزامية التصريح الصحي، ويتعلق الأمر هنا بشكل خاص بالمنتجات التالية:

- المنتجات الحيوانية المعالجة، أو التي تم تحويلها إلى حليب ومشتقات الحليب؛
- المواد المركزة والموجهة إلى العلف الحيواني.

### المطلب الرابع: التدابير المؤسسية:

قامت الحكومة الجزائرية ورغبة منها في تطوير وترقية الصادرات غير النفطية، بإنشاء العديد من المؤسسات التي تعنى بسبل تسهيل وتطوير إجراءات تصدير المنتجات غير النفطية نحو الأسواق الخارجية، كما تعمل هذه المؤسسات والهيئات على تقديم مختلف التحفيزات للبايعين والمنتجين الراغبين في بيع منتجاتهم في الأسواق الدولية، ويمكن ذكر بعض هذه الهيئات أو المؤسسات والمتمثلة بالأساس في:

### الفرع الأول: الصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE):

تم التطرق إليه بالتفصيل في الجزء الأول من هذا الفصل في تمويل الصادرات في الجزائر؛

### الفرع الثاني: الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX):

نفس الشيء، فقد تم التطرق إلى هذا العنصر بالتفصيل في الجزء الثاني من هذا الفصل في تأمين قروض الصادرات في الجزائر؛



الفرع الثالث: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX):

### "Agence Algérienne de Promotion du Commerce Extérieur"

تم إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-173 المؤرخ في 2004/06/12، ويتلخص دور ومهام هذه الوكالة في ما يلي<sup>1</sup>:

- ✓ المساهمة في وضع إستراتيجية لترقية الصادرات غير النفطية؛
- ✓ تقييم ووضع تحت التصرف كل المعلومات التجارية، الاقتصادية والتقنية ذات الأهمية لإجراء عمليات التجارة الخارجية؛
- ✓ وضع حيز التنفيذ بوابة للمعلومات والتي تسمح للمتعاملين الاقتصاديين من الاستعلام عن الجوانب المختلفة للتجارة الخارجية؛
- ✓ مرافقة ومساعدة شركات التصدير أثناء تنظيم المعارض ومشاركتها في التظاهرات المنظمة في الخارج؛
- ✓ إقامة علاقات عمل وتقديم فرص للمبادلات التجارية (المنتجات) في الأسواق الدولية.

الفرع الرابع: الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI):

### "Chambre Algérienne de Commerce et d'Industrie"

تم إنشاء هذه الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 93/96 المؤرخ في 03-03-1996، وتخضع هذه الغرفة لوصاية وزارة التجارة، وتمثل أهم اختصاصاتها حسب المادة رقم 05 من مرسوم إنشائها، في القيام بأي عمل يهدف إلى ترقية وتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، وتوسيعها نحو الأسواق الدولية، ولتحقيق هذا تقوم هذه الغرفة بتنظيم الملتقيات والتظاهرات الاقتصادية داخل وخارج الوطن، كما تقوم هذه الغرفة أيضا بإقامة المعارض وإنجاز الدراسات الخاصة بترقية المنتوجات الوطنية في الأسواق الدولية، إضافة إلى تقديم الاقتراحات بتسهيل عمليات التصدير وكذا إبرام اتفاقيات ثنائية مع الغرف التجارية الأجنبية، كما يمكن للدولة استشارتها بشأن الاتفاقيات التجارية المزمع إبرامها مع المتعاملين أو الشركاء الأجانب<sup>2</sup>؛

<sup>1</sup> وزارة التجارة، الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ALGEX)، "الإطار المحفز للتصدير"، مرجع سبق ذكره، ص: 14.

<sup>2</sup> عجة الجبالي، مرجع سبق ذكره، ص: 253.

الفرع الخامس: التدابير المؤسساتية الأخرى المساندة لترقية الصادرات غير النفطية:

بالإضافة إلى كل التدابير المؤسساتية التي تم ذكرها أعلاه، هناك العديد من المؤسسات والتدابير الأخرى المساندة والمساعدة لترقية الصادرات، لا يتسع المقام لذكرها كلها مع الشرح، لذا سوف نقتصر هنا على ذكرها في شكل نقاط فقط، ويمكن إيجازها في النقاط التالية:

❖ الشركة الجزائرية للمعارض والصادرات (SAFEX)

"La Société Algérienne des Foires et Exportations"

❖ الجمعية الوطنية لترقية الصادرات (APEX)

❖ نادي المصدرين الجزائريين (CEA)

❖ السجل الوطني للمصدرين (FINADEX)

❖ منح معاملة تفضيلية لمؤسسات التصدير.

المطلب الخامس: المنظمة العالمية للتجارة (OMC) والصادرات غير النفطية في الجزائر:

لمعرفة الآثار المحتملة للمنظمة العالمية للتجارة (OMC) على الصادرات غير النفطية في الجزائر، قمنا بإجراء تريض في وزارة التجارة الجزائرية، وبالتحديد في "مديرية العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة"، أين كان لنا لقاء هناك مع بعض المسؤولين، وقمنا بطرح التساؤلات التالية:

1- ألا تتعارض أحكام المنظمة العالمية للتجارة (OMC) مع كافة أشكال الدعم بالنسبة

للصادرات؟؛

2- وكيف يمكن للصندوق الخاص بترقية الصادرات (FSPE) أن يقوم بدوره في ظل أحكام

هذه المنظمة؟؛

3- وما هو موقع أو مصير هذا الصندوق في حالة انضمام الجزائر لهذه المنظمة مستقبلاً؟؛

4- وماهي وضعية مفاوضات الجزائر مع هذه المنظمة في الوقت الراهن؟، وعلى ماذا تمحورت

أهم أسئلة هذه المنظمة الموجهة للحكومة الجزائرية؟.

حيث تمت إجابتنا<sup>1</sup>، بأنه بالفعل أن المنظمة العالمية للتجارة تتعارض مع أشكال الدعم للصادرات، إلا إن الوضع بالنسبة للجزائر جد مختلف، كون أن الصادرات غير النفطية في الجزائر لا تتجاوز حدود 05 %، وأن الصندوق الخاص بترقية الصادرات غير النفطية (FSPE) يقدم دعما للصادرات غير النفطية فقط بما في فيها المنتجات الفلاحية، وأن المنظمة العالمية للتجارة (OMC) قد وافقت على تقديم الدعم هذا شريطة أن لا تتجاوز المنتجات الفلاحية حدود 10 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذا ما هو متحقق فعلا، أي لا وجود لتعارض في هذا، وهذا ما نصت عليه المادة: 9. 2 من أحكام المنظمة العالمية للتجارة<sup>2</sup>.

كما أكد نفس المصدر على أن الجزائر ستحاول جاهدة على العمل على تكييف الصندوق الخاص بترقية الصادرات غير النفطية (FSPE)، مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

أما عن وضعية المفاوضات في الوقت الراهن، فقد أكد نفس المصدر على أن المفاوضات مع المنظمة (OMC) في الوقت الحالي متوقفة لسببين، حيث يتمثل السبب الأول في توقف هذه المفاوضات إلى الأزمة المالية العالمية التي شهدتها الاقتصاد العالمي مؤخرا، أما عن السبب الثاني فيرجع لكون أن المفاوضات داخل هذه المنظمة متوقفة أصلا.

أما عن طبيعة الأسئلة الموجهة من المنظمة العالمية للتجارة إلى الحكومة الجزائرية، فقد أكد ذات المصدر، أن هذه الأسئلة تمحورت حول مختلف المواضيع، ولعل من أهمها إثارة للجانب الجزائري تمثل في طبيعة العلاقات مع الكيان الصهيوني (إسرائيل)، كما أن هذه المنظمة قد وجهت 1600 سؤال إلى الجزائر، وكان من ضمن هذه الأسئلة ما يقارب من 08 إلى 10 أسئلة كانت متعلقة بالصندوق الخاص بترقية الصادرات غير النفطية (FSPE)، حيث أكدت الحكومة الجزائرية في هذا السياق وكما سبق وأن ذكرنا أنها ستعمل على تكييف هذا الصندوق مع الشروط والأحكام التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

<sup>1</sup> تمت المقابلة مع السيد بوشلاغم خالد، نائب مدير تجارة البضائع، مديرية العلاقات مع المنظمة العالمية للتجارة.

<sup>2</sup> Textes juridique, **résultats des négociations commerciales multilatérales du cycle d'Uruguay**, publié pour la première fois en mai 1994 par le secrétariat du GATT, Genève, p: 50.

## خلاصة الفصل الخامس:

من خلال ما تم استعراضه في هذا الفصل توصلنا إلى ما يلي:

**1-** بخصوص تمويل الصادرات في الجزائر، فإنه قد تم تأسيس الصندوق الخاص (FSPE) عن طريق قانون المالية لسنة 1996، والذي أصبح دوره يتمثل في تقديم التمويل والدعم للصادرات غير النفطية، من خلال التكفل بجزء من تكاليف النقل للتصدير، إضافة إلى المساهمة في جزء من تكاليف المشاركة في المعارض والصالونات بالخارج، وتختلف هذه المساهمة حسب نوعية المشاركة في المعارض، أي أن هذه المساهمة تختلف في حالة المشاركة في التظاهرات بشكل رسمي عنها في حالة المشاركة في هذه التظاهرات بشكل فردي؛

**2-** قام هذا الصندوق (FSPE) بتقديم التمويل الفعلي للصادرات غير النفطية ابتداء من سنة 2008، وهذا بعد سنة من تأسيسه، كما أن نسبة التمويل هذه تزداد من سنة لأخرى، وهذا يفسر اهتمام السلطات الجزائرية بضرورة ترقية الصادرات من المنتجات غير النفطية، واتخاذ مختلف السبل والإجراءات التي من شأنها تحقيق ذلك، ولعل ما يبرر هذا الكلام هو تدخل هذه السلطات في سنة 2005 ومنحت ما يعادل (01) مليار دينار جزائري كمخصصات استثنائية "Dotations exceptional" وهذا لتمويل الصادرات غير النفطية، وهذا بعد أن استنفذ هذا الصندوق (FSPE) كل موارده في سنة 2004، أين تجاوزت فيها نسبة استهلاك هذا الصندوق لموارده حدود 98%، أما في باقي السنوات الأخرى فقد كانت نسب الاستهلاك هذه تتراوح من حدود 00% إلى حوالي 99%؛

**3-** تم إنشاء الشركة الجزائرية للتأمين وضممان الصادرات "CAGEX" بتاريخ 03 ديسمبر من سنة 1995، ووكل لهذه الشركة بشكل حصري ونهائي القيام بمختلف أشكال التأمين للصادرات غير النفطية في الجزائر، بعد ما كان تأمين قروض التصدير قبل هذه السنة يتم من قبل الشركتين والممثلتين في: الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين (CAAR) والشركة الجزائرية للتأمينات الشاملة (CAAT)، إلا أن هذين الشركتين قد أثبتتا فشلهما في مجال تأمين قروض الصادرات، ويعود هذا لأسباب عديدة منها ما يتعلق بالصادرات غير النفطية من حيث ضعفها وقلتها، ومنها ما يتعلق بالشركتين نفسيهما، وذلك من خلال غياب مصلحة فعالة لدى الشركتين للاستعلامات عن الصادرات غير النفطية والأسواق المستهدفة والمصدر إليها وإلى عدم وجود طاقم مؤهل لعمليات تأمين القرض عند التصدير، ويضاف إلى هذا أيضا عدم قيام السلطات العمومية في الجزائر على تعويض هذين الشركتين بالنسبة للأخطار السياسية، مما أدى هذا إلى التعجيل بضرورة إنشاء شركة مختصة فقط في تأمين الصادرات غير النفطية في الجزائر؛

4- أن تأمين قروض التصدير من قبل شركة "CAGEX" ظل في الارتفاع من سنة لأخرى، وهذا من سنة 1997 إلى غاية سنة 2002، أين وصل رقم العمال المؤمن إلى 3 521 478 000 دج، ثم بدأت هذا التأمين في الانخفاض وخصوصا في السنوات من 2003 إلى غاية 2005، ويرجع هذا بالدرجة الأولى -حسب شركة "CAGEX"- إلى توقيف الصادرات المتجهة نحو دولة العراق الشقيقة -بسبب الاحتلال الأمريكي- من جهة، وإلى عدم تحقيق بعض مشاريع التصدير المعتمدة لدى هذه الشركة من جهة أخرى؛

5- تم القيام باختبار بين تمويل الصادرات  $X_1$  والصادرات غير النفطية  $Y$ ، أي اختبار ما يلي "هل يحدث التغير في تمويل الصادرات تغيرا في الصادرات غير النفطية أم العكس؟"، وقد تم في ذلك استعمال برنامج "Eviews" على سلسليتي  $X_1$  و  $Y$ ، وقد تم التوصل -حسب مفهوم "جرنجر"- إلى أنه لا توجد أية علاقة بين تمويل الصادرات  $X_1$  وبين الصادرات غير النفطية  $Y$  وفي الاتجاهين، ويرجع هذا إلى ضعف قيم تمويل الصادرات غير النفطية المقدمة من قبل صندوق (FSPE)، مما يعني هذا إلى ضرورة الرفع من وزيادة قيم تمويل الصادرات للوصول إلى تحقيق ترقية حقيقية وفعالة لصادراتنا من المنتجات غير النفطية، والرفع من نسب تصدير هذه الأخيرة نحو الأسواق الأجنبية؛

6- وفي نفس السياق تم القيام باختبار بين تأمين الصادرات  $X_2$  والصادرات غير النفطية  $Y$ ، أي في البحث "هل أن التغير في تأمين الصادرات  $X_2$  يحدث تغيرا في الصادرات غير النفطية  $Y$  أم العكس؟"، وقد تم في ذلك استعمال برنامج "Eviews" أيضا على سلسليتي  $X_2$  و  $Y$  وتم التوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك "تغذية رجعية" "Feed back" بين  $X_2$  و  $Y$  حيث أن:  $X_2 = f(Y)$  و  $Y = f(X_2)$ ، أي أن كلاهما سببا ونتيجة، أي أن التغير في تأمين الصادرات  $X_2$  يحدث تغيرا في الصادرات غير النفطية  $Y$  والعكس صحيح؛

7- أن الصندوق الخاص بترقية الصادرات غير النفطية (FSPE)، لا يتعارض مع الأحكام والشروط التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، حيث تشترط هذه الأخيرة تقديم الدعم لصادرات المنتجات الفلاحية شريطة أن لا تتجاوز صادرات هذه المنتجات حدود 10 % من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهذا ما هو محقق في الجزائر حيث لا تتعدى الصادرات غير النفطية بما فيها المنتجات الفلاحية وغير الفلاحية حدود 10 % من إجمالي الصادرات.

وفي الأخير وبعدها تطرقنا في هذا الفصل إلى دور تمويل وتأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر، سنقوم في ما يلي في الخاتمة بذكر أهم النتائج التي تم التوصل إليها في هذا البحث، إضافة إلى التوصيات التي تم التوصل إليها من خلال دراسة هذا البحث، والتي يمكن أن تفيد كل المهتمين بهذا النوع من البحوث.